الدلالة : مفهومها ،أنواعها ،صلتها بالمعنى ،في ظل علوم اللسان والدراسات البلاغية

د. علي بن خليفة بن علي السلطان
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
رئيس قسم اللغة العربية سابقا

ملخص البحث:

أوضحت هذه الورقة مفهوم (الدلالة) في اللغة والاصطلاح، ونصت على أبرز مقوماتها، وبينت وجه علاقتها بالمعنى، وكشفت عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما حال الاجتماع والافتراق، وأظهرت أن بحث الدلالة ليس علما جديدا، بل قد سبق إليه الأوائل من علماء اللغة والأصول والبلاغة، في مقاصد شتى وأوعية مختلفة، لكنه أخذ طابعا جديدا واتساعا كبيرا في الدراسات الحديثة الألسنية واللغوية، متأثرا بالمدارس الأجنبية، ثم جمعت ما تفرق من أقوال حولها عند القدماء والمحدثين قدر المستطاع، وأتت على معظم أنواعها بالاعتبارات المختلفة ووظيفتها البلاغية خاصة، وقد جاءت في سبعة أقسام، تحت كل قسم أنواع، ويمكن حصرها في ثلاثة أقسام رئيسة: ١-وضعية (مطابقة، تضمنية، التزامية) فتشمل الحقيقة والمجاز. ٢-ووظيفية سياقية، وتشمل: الصوتية، الصرفية، النحوية، والمعجمية الاجتماعية: (الأساسية المركزية، والإضافية الثانوية) ويندرج تحتها: (المعنى الكنائي، ومعنى المعنى، إشارة النص، إيماء النص، اقتضاء النص)، ٣- دلالتا المنطوق والمفهوم(موافقة ومخالفة)، ثم أفردت مبحثا مهما للدال والمدلول بين أصالة المعنى وتقصيده واتساع الدلالة في مسابح النظم، أبانت فيه عن وجه ارتباط المعاني النحوية بالمعاني الدلالية البلاغية، وعن حدود المعنى ومعنى المعنى في ظل مفهوم الدلالة، وعن الثابت والمتحول فيما يخص المعنى والدلالة في قراءة النصوص الفصيحة، وعن مرجعية التعدد الدلالي واتساعه، وتعانق المعاني البلاغية بالمعاني الدلالية ومهمة القارئ المتذوق، ثم أبانت الموقف الصحيح من الدلالات غير مقصود المتكلم.

Abstract

This paper clarifies the concept of significance in the language and terminology, and stipulates the most important elements of it. It shows the relationship between them in the sense and reveals the differences and differences between them, the state of the meeting and the divergence, and showed that the research significance is not a new science, In various purposes and different vessels, but it took a new character and breadth in modern studies of linguistics and linguistics, influenced by foreign schools, and then collected what differed about the ancient and modern as much as possible, and came in most of the kinds of different considerations and function rhetorical especially, M, under each section types, and can be divided into three main sections: 1 - status (matching, inclusion, commitment), including truth and metaphor.

2 - and contextual function, and include: vocal, morphological, grammatical, and social lexicon: (central and secondary secondary) and falls under) :Meaning the meaning of meaning, the sign of the text, the gesture of text, the requirement of the text), 3 - the meanings of the operative and the concept (approval and violation), and then separated the important topic of the dichotomy between the originality of meaning and its limitation and the breadth of significance in the pools of systems, And the meaning of meaning in the concept of significance, and the constant and transformative in terms of meaning and significance in the reading of literal texts, and the reference to the multiplicity of semantic and wide, and hugging the meanings of rhetorical meanings and the task of the reader taste, and then the correct position of indications unintentional Mtkl .

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل اللسان على قلوب الناس دليلا، وخصنا بأشرف لسان، لغة القرآن، فكنا بها بين العالمين أهدى سبيلا، فله الحمد كثيرا كما ينعم كثيرا، والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح العرب والعجم لسانا وأصدقهم قيلا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

بينما كنت أبحث في (معنى المعنى) وتطبيقاته في تراثنا البلاغي، استوقفني حديث لبعض الباحثين والعلماء عن الدلالة وأنوعها بالاعتبارات المختلفة وأهميتها في الدرس اللغوي عامة، ووجدت المسألة قد بحثت من زوايا عدة في بحوث كثيرة نظرية وتطبيقية، ولها حضور في الدراسات الحديثة، لكني لم أقف – فيما أعلم –على عمل علمي قام بجمع ما تفرق من هذه الجهود الجليلة في بيئات أهل العلم على اختلاف مجال البحث عندهم، ولا من ناقشها وحررها، ووازن بينهما، أو ذكر وجه العلاقة بينها وبين المعنى من جهة، وعلاقتها باللفظ من جهة أخرى، ووظيفتها البلاغية، على وجه من الاستقصاء ما أمكن، فانتصبت هذه الورقة البحثية على استحياء للقيام بذلك، رجاء أن تكون موردا قريبا للطالبين ولبنة في بناء علم الدلالة بين يدي الباحثين، وبحث الدلالة والمعنى – في ظني – لم تقل فيه الكلمة الأخيرة إلى يومنا هذا.

خطة البحث:

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة؛ الأول اشتمل على بيان مفهوم الدلالة وصلتها بالمعنى، وجاء في ثلاثة مطالب: الأول: الدلالة في اللغة. الثاني: الدلالة في الاصطلاح. الثالث: الدلالة: علم ومفهوم، ووجه صلتها بالمعنى. والمبحث الثاني تناول أنواع الدلالة بكل الاعتبارات الممكنة ومن زوايا متعددة، وجاء في سبعة مطالب :

المطلب الأول : أنواع الدلالة عند النظر في اللفظ (الدال) ذاته

المطلب الثاني: أنواع الدلالة من حيث النظر إلى وجه ارتباط الدال بالمدلول

المطلب الثالث: أنواع الدلالات عند ابن جني من حيث قيام اللفظ في سياقه التركيبي

المطلب الرابع: أنواع الدلالة من حيث مصادرها عند اللغويين والنحويين

المطلب الخامس: أقسام الدلالة بالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب

المطلب السادس: أنواع الدلالة من حيث الاستعمال والوظيفة عند البلاغيين

المطلب السابع: أنواع الدلالة من حيث طرقها عند الأصوليين خاصة.

وفي إثره جاء المبحث الثالث، بعنوان: الدال والمدلول بين أصالة المعنى وتقصيده واتساع الدلالة في مسابح النظم، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ارتباط المعاني النحوية بالمعاني الدلالية في الدراسات اللسانية

المطلب الثاني: تصور المعنى ومعنى المعنى في ظل مفهوم الدلالة

المطلب الثالث: المعنى والدلالة بين الثابت والمتحول في النصوص الفصيحة

المطلب الرابع: التعدد الدلالي: مرجعيته ومراكز إشعاعه في النظم

المطلب الخامس: المعاني البلاغية والدلالية ومهمة القارئ المتذوق

المطلب السادس: الموقف الصحيح من الدلالات غير مقصود المتكلم.

منهج البحث:

وقد سلكت منهج الاستقراء والجمع ثم التحليل والوصف، وحرصت على مناقشة الآراء ومعالجتها معالجة موضوعية هادئة، ودعم ذلك بالدليل والحجة ما أمكن ، مع شيء يسير من التطبيق، مع الحرص على حضور الشاهد، والاتزان في إصدار الأحكام، مع الاحتكام إلى نصوص القرآن الكريم والدراسات المتصلة أو الناشئة عنه أو الخادمة له، اللغوية واللسانية والنحوية والبلاغية والنقدية، وإن احتاج المقام إلى شيء من الاستطراد أرخيت عنان الكلام له توضيحا وتوكيدا، وكل معلومة ذات أهمية تخدم أهداف البحث أوليتها مزيد عناية بوضع خط تحتها؛ لتسهيل الوصول إليها، وعمدت إلى توثيق النصوص المنقولة وعزوها إلى مصادرها أو مراجعها بأسمائها، والتعريف بها أول ما ترد في الحاشية، وبأصحابها وتاريخ وفاتهم ما أمكن، وعزو الآيات ببيان اسم السورة ورقم الآية في المتن، وتخريج الأحاديث وإثبات حكم العلماء عليها، وما أخذته من مواقع الشبكات العنكبوتية الموثوقة أثبته في مكانه برابطه وعزوه إلى أصحابه، وكانت استفادتي من جهود إخواني الباحثين الذين سبقوني في هذا الشأن ومن الشاملة والموسوعات العلمية في الأقراص الصلبة كبيرة، والحمد لله.

وبعد فإني استغفر الله وأبرأ إليه من الخطأ والتقصير، وأسأله جزيل الثواب لي ولمن سدّ الخلل، وأعان على إصلاح العمل، والله حسبي ونعم الوكيل، ومنه وحده أستمد العون والتوفيق. والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: الدلالة: مفهومها، ووجه صلتها بالمعنى:

المطلب الأول: الدلالة في اللغة

الدلالة ("Significance") في اللغة مصدر للفعل دلَّ، ومن مادة (دلل)، قيل: من باب (ضرَب يضرِب)، وهو قول الأكثر، وقيل: من باب (نصر ينصُر)، وقيل من باب: علِم يعلَم. وتأتي بفتح الدال (دَلالة) وكسرها(دِلالة)، وبالضم (دُلالة)، فهي مثلثة، والأفصح الفتح. بمعنى: الهداية والإرشاد. ترشد إلى الذات أو الوصف القائم بها، أو إلى الغاية، أو إلى الشيء المنتصب في الوجود على أي وجه، كان حسا أو معنى، والتعريف به. فهي تجمع في طياتها إرشادها إلى الشيء بدليله، فيحصل المقصود؛ قال ابن منظور: " دَلَّه على الشيء يَدُلُّه دَلاًّ ودَلالةً فانْدَلَّ: سدَّده إليه.. ودَلَلْت بهذا الطريق: عرفته... ودَليلٌ بَيِّن الدِّلالة، بالكسر لا غير"[(١)]. وقال ابن فارس: "إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها.. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة" [(٢)]. ومن المجاز كما قال الزمخشري: "الدالّ على الخير كفاعله، ودله على الصراط المستقيم.. ولي على هذا دلائل. وتناصرت أدلّة العقل، وأدلة السمع" [(٣)].

ويترتب على هذا التصورِ المعجمي الوضعي أن للهَدْي والإرشاد في جعبة مصطلح (الدلالة) ثلاث مقومات: مُرشِد (دال)، وشيءٌ مرشَد إليه (مدلول)، ووسيلة إرشاد (العقل والسياق ونحوهما)، وحين يتحقق الإرشاد إلى المقصود (مقصود المتكلم ونحوه) تحصل الدلالة.

ويعضد ذلك أن مادة (دلل) في الاستعمال القرآني جاءت في مواضع سبعة بمختلف اشتقاقاتها، تشترك جميعا في إبراز المفهوم اللغوي والاستعمالي لها، حيث ترمز إلى الشيء أو الذات؛ سواء أكان ذلك تجريداً

(١) ينظر لسان العرب مادة(دلل).

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة مادة (دلل).

(٣) ينظر أساس البلاغة للزمخشري مادة (دلل) ٢٩٥، دار الكتب العلمية ط١٤١٩/١هـ

أم حساً[1]؛ فيترتب على ذلك وجود طرفين: طرف دال وطرف مدلول، فهي في الجملة تعني الإعلامَ والإرشاد والإشارة والرمز، ويشهد لذلك ما ورد في سورة "الأعراف" حكاية عن غواية الشيطان لآدم وزوجه في قوله تعالى: (فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ) الأعراف:٢٢؛ أي أرشدهما إلى الأكل من تلك الشجرة التي نهاهما الله عنها. فإشارة الشيطان دال، والمفهوم الذي استقر في ذهن آدم وزوجه وسلكا وفقه هو المدلول أو محتوى الإشارة، فبالرمز ومدلوله تمت العملية الإبلاغية بين الشيطان من جهة، وآدم وزوجه من جهة ثانية[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٥] ، "فلولا الشمسُ ما عُرِف الظل؛ فالشمس تدل على وجود الظل، فكلمة (دَلِيلاً) في الآية الكريمة هي بمعنى دالة؛ لأن الوظيفةَ التي تقوم بها الشمس في هذا المقام هي وظيفةُ إظهار الظل والإرشاد إليه، وهذه هي الدلالة بعينِها؛ إذ ليس المقصود من الدلالة هو الدال أو المدلول"، بل، "هي مجموعُ المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ، وهي وسيلةُ الوصول إلى المعنى، فبها يُومَأ إلى مفهوم اللفظِ؛ لذا تُعَد الدلالة أوسعَ مِن المعنى وأشمل" .

وهي بهذه المعنى لا تختلف كثيراً عما يراد بها حين أطلقت على أحد العلوم اللسانية الحديثة (السيمانتيك) (semantique) علم المعنى، " إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدلالي؛ كالبحث عن البنية العميقة للتركيب اللغوي بملاحظة بنيته السطحية، أو افتراض وجود قواعد دلالية على مستوى الذهن تكفل التواصل بين أهل اللغة الواحدة، وهو يفسر توليد المتكلم لجمل جديدة لم يكن قد تعلمها من قبل. كما تنص على ذلك القواعد التوليدية التي أشار إليها (تشومسكي) ضمن نظريته

(١) ينظر علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة للبهنساوي: ص١٠٩-١١٠.

(٢) ينظر علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: ص٢٥، وتفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ص٣٧.

التوليدية، فما يمتاز به متكلم اللغة قدرته على فهم أو إنتاج جمل لم يسبق له أن أنتجها أو سمعها من قبل" [١].

وفي السنة ورد عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قوله: ((أوَلا أدلُّكُم علَى شيءٍ إذا فعلتُموهُ تحابَبتُم ؟ أفشُوا السَّلامَ بينَكُم)) [٢] ، فلا يكاد يختلف معنى كلمة: (أدلكم) في الحديثِ المذكور عما ورَد في القرآن الكريم من معنى؛ فالحديث بيَّن أثَرَ إفشاء السلام بين الناس، وقد دل رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك الأثرِ؛ فالرسول هو الدال عليه، وما قام به من عمل هو الدلالة، وإفشاء السلام هو المدلول عليه؛ فالدلالةُ – كما يُفهَم من الحديث – هي ما يقوم به الدالُّ من عمل، أو ما يؤدِّيه من وظيفة، وقد يكون الدال وما يدل عليه بواسطةِ الدلالة بمنزلةِ المرتبة الواحدة؛ لذلك عبَّر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ذلك في حديثٍ له قائلاً: ((إنَّ الدالَّ على الخيرِ كفاعلِه)) [٣] ، فهنا يقترب الدالُّ من المدلول حتى يكاد يساويه في الأهمية، وذاك بما قام به الدالُّ من عمل (الدلالة)؛ فالدلالة هي التي قرَّبتِ الدال من مدلوله؛ فالذي يُستَشَفُّ مما عُرِض أن الدال يتفاوت في دلالتِه على مدلوله، وهذا ما جعَل الدلالةَ هي الأخرى تتفاوت تبَعًا للدالِّ عليها.

وصور الدلالات على المعاني بهذا الاعتبار كثيرة، وأكملها –كما عند الجاحظ– اللغة في مستوياتها المختلفة في حال إبانتها عن المقصود والحاجة، وهو ما يهمنا في هذا المقام. والبيان عنده إفصاح وإيضاح وإبلاغ وإفهام، "فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع".

(١) ينظر علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: ص٢٧، واللسانيات واللغة العربية لعبد القاهر غذامي الفهري: ص ٣٧٠

(٢) في صحيح مسلم برقم (٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) من حديث أنس بن مالك بإسناد صحيح في صحيح الترمذي تحت رقم(٢٦٧٠)، وصححه الألباني .

المطلب الثاني: الدلالة في الاصطلاح.

الدّلَالَة بصفة عامة عند الأصوليين [(١)]–باعتبارهم من أوائل من شغل بدارسة اللفظ والمعنى، والعلاقة الجدلية القائمة بينهما منذ القدم؛ لارتباط ذلك باستنباط الأحكام وتطبيقات القواعد المتصلة بذلك–: هِي كَون الشَّيْء (محسوسا أو معقولا) بحيث يلزم من العلم به أو من فهمه العلم بشيء آخر [(٢)] .

فيشمل بذلك جميع أنواع الدلالات: اللفظية وغير اللفظية، والحقيقية والمجازية والسياقية. فمعنى الإرشاد كامن في طيات هذا التعريف؛ وَمَا يُفهم ويرشد: قد يكون من بَاب النُّطْق، وَقد يكون من بَاب غير النُّطْق. والمهم في هذا المقام ما كان منطوقا أو مكتوبا، وما صاحبه من قرائن المقام والسياق.

وهي في ميدان البحوث الشرعية ترشد إلى استيضاح واستظهار الحكم من النص اعتمادا على القواعد الأصولية والنحوية والبلاغية وما يدور في فلك ذلك.

وقيل: هي " الصورة المعجمية لأي لفظ في اللغة ... حيث تمثل المرجعية الأولى لهذا اللفظ في القاموس الخطابي، باعتبار دلالته الأولى فالحالة المعجمية للألفاظ تمثل الصورة الأساسية لمحيطها الدلالي"[(٣)] .

---

(١) وعلم الدلالة– بفتح الدال و كسرها– حادث غربي وافد بمفهومه ومصطلحاته، من العلوم المبتكرة في هذا العصر، وإن كانت جذوره ضاربة في عمق التاريخ الحضاري للإنسان، وله أسماء؛ ومنها: علم المعنى، وعلم السيمانتيك، وهو بوصفه فرعا من فروع علم اللغة، هو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية والنحوية والصرفية والمعجمية. ينظر في علم الدلالة د. محمد سعد محمد: ص ١٠، ١٣

(٢) ينظر التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ) : ج٦/٢٨٦٧، تحق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد – السعودية / الرياض ط١/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

(٣) علم الدلالة العربي لفايز الداية: ص ٤١.

والدلالة عند البلاغيين : هي فهم أمر من أمر، أو " هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول،.. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى –باصطلاح علماء الأصول– محصورة في عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص" .

"ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتًا بنفس النظم، أو لا، والأول: إن كان النظم مسوقًا له، فهو العبارة، وإلا فالإشارة، والثاني: إن كان الحكم مفهومًا من اللفظ لغة فهو الدلالة، أو شرعًا فهو الاقتضاء؛ فدلالة النص عبارة عما ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهادًا"[(١)]. إشارة النص: هو العمل بما ثبت بنظم الكلام لغة، لكنه غير مقصود، ولا سيق له النص، كقوله تعالى: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ} سيق؛ لإثبات النفقة، وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء. فاقتضاء النص: عبارة عما لم يعمل النص إلا بشرطٍ تقدم عليه، فإن ذلك أمرٌ اقتضاه النص بصحة ما تناوله النص، وإذا لم يصح لا يكون مضافًا إلى النص، فكان المقتضي كالثابت بالنص؛ مثاله، إذا قال الرجل لآخر: أعتق عبدك هذا عني بألف درهم، فأعتقه، يكون العتق من الآمر كأنه قال: بِعْ عبدك لي بألف درهم، ثم كن وكيلًا لي بالإعتاق. وهو نفسه ما جرت به أقلام الأصوليين في تعريفهم للدلالة. وفي الكليات: هي " كَون الشَّيْء بِحَيْثُ يُفِيد الْغَيْر علما، إِذا لم يكن فِي الْغَيْر مَانع، كمزاحمة الْوَهم والغفلة بِسَبَب الشواغل الجسمانية" [(٢)]. والأول أدق وأوفى.

والأنواع الثلاثة من الدلالة التي أشار إليها الجرجاني في ذيل تعريفه لها وتحدث عنها الأصوليون قبله وبعده، قد تبلورت في علم الدلالة

(١) التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ): ص٣٣، ١٠٤، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م وينظر علوم البلاغة لمصطفى المراغي: ص ٢٠٩

(٢) الكليات للكفوي: ٤٣٩

الحديث على يد علماء أمريكيين وأوروبيين اهتموا بما سمي بالدلالات الإيحائية، حيث يميز العالم الأمريكي هياكوا (S.J.Hayakwa) بين نوعين من المعاني: المعنى القصدي (Sens intentionnel) والمعنى الاتساعي (Sens extentionnel)، أو كما يسمى في الألسنية الحديثة المعنى الإيمائي. وتحت هذين الصنفين يمكن أن تندرج تلك الدلالات الثلاث (دلالة العبارة– دلالة الإشارة– دلالة الاقتضاء).

وقريبا من هذا التقسيم أو هو ذاته باسم آخر ذهب العالم اللغوي الأوروبي غرينبرغ (J.H.Greenberg)، إلى قسمة المعاني في نوعين أيضا اعتمادا على القصد والإيماء: المعنى الداخلي (Sens internal) والمعنى الخارجي(Sens external) [1]

والدلالة: إما لفظية، وإما غير لفظية.. والثانية لا علاقة لها بمباحث علم البيان والبلاغة التي هي أهم ركائز هذه الورقة التي تسلط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة باللفظ والمعنى والعلاقة الجدلية بينهما في ظل ما يسمى بالدلالة .

والدلالة إذن تقوم على العلاقة بين الدال والمدلول من جهة ، وبينهما وبين المتلقي من جهة أخرى، في وسط اجتماعي تفاعلي حاضن بسياقاته المختلفة(الانفعالي العاطفي، واللغوي الوضعي، والمقامي، والثقافي المعرفي الحضاري....)، فعلمه بالدال (الرمز) يستدعي انتقال ذهنه لإدراك المدلول دون فصل له عن مكونه الذاتي المعرفي منذ المرحلة الأولى لوجوده الواعي[2] .

(١) ينظر مدخل إلى علم الدلالة الألسني، د.موريس أبو ناضر: ص٣٣، ومجلة الفكر العربي، عدد: ١٨-١٩ السنة: ١٩٨٢م، وعلم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: ص٤٦

(٢)ينظر: البحث الدلالي عند الشوكاني في كتابه(إرشاد الفحول): محمد عبد الله علي سيف، ص١٥ ، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. و التركيب اللغوي للأدب: د. لطفي عبد البديع، ص٤٣، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، وينظر: علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي): ص

ومعنى دلالة اللفظ "أن يكون إذا ارتسم في الخيال (مسموع اسم) ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم؛ فالجانب المحسوس من اللغة وهو الصوت يعد وسيط الدلالة في عملية التوصيل والإبلاغ والقناة الحاملة للمعنى، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه" (١) . وهو ما عناه حازم بقوله: "المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان على الأشياء الموجودة في الأعيان ، فكل شيء له وجود خارج الذهن....فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيأة تلك الصورة في إفهام السامعين وأذهانهم" (٢) .

ومفهوم دلالة المعنى على المعنى هو عينه مصطلح (معنى المعنى)، الذي سيأتي إيضاحه في بحث مستقل إن شاء الله تعالى.

وقيل: الدلالة هي إثارة اللفظ للمعنى الذهني؛ أي: إلى مدلوله المعقود على وجه الاحتواء والحمل ظرفا بمظروف، بين اللفظ والمعنى في كل لغة. وهذه الدلالة لا يمكن أن تكون مرادفة للمعاني؛ لأن اللفظ يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه، لا الشيء ذاته، ويكون الانتقال إلى الأشياء الحسية عن طريق هذه الصورة الذهنية إلى المفاهيم القائمة في صدور الناس وأذهانهم .وهذه المعاني المتكونة في أذهان الناس هي الجسر الموصل بين عالم الأسماء وعالم الأذهان" (٣) .

---

٢٦١ ، مناهج البحث في اللغة، ٢٤، وابن القيم(جهوده في الدرس اللغوي): ص ١٦٣.

(١) نسب هذا القول لابن سيناء، المنطق: ج١/١٥٢، من موقع الوراق. وابن سينا هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، عالم وطبيب مسلم من بخارى، اشتهر بالطب والفلسفة .ولد سنة ٣٧٠ هـ وتوفي في مدينة همدان سنة ٤٢٧ هـ قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال : " ما أعلمه – أي ابن سينا – روى شيئا من العلم ولو روى لما حلت له الرواية عنه ، لأنه فلسفي النحلة ، ضال... وله كتاب الشفاء وغيره وأشياء لا تحتمل ،وقد كفره الغزالي في كتاب (المنقذ من الضلال)..)) سير أعلام النبلاء :ج ٥٣٥/١٧ .

(٢) ا منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم بن محمد بن حسن، ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (المتوفى: ٦٨٤هـ) : ص ٤.

(٣) نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني ص١٤٤، د:وليد محمد مراد،

والدلالة – كما قيل– لابد أن تستند إلى صبغة مؤسسية اجتماعية؛ بمعنى أنها لا توجد إلا في مجتمع يستعملها، ذلك أن الاتفاق والتواطؤ الاجتماعي هو الذي يعطي الدلالات قيمتها المعنوية وأثرها في سياق التخاطب [١] .

وهناك فرق بين الدّلَالَة والاستعمال؛ فربما وجد لفظ دال على العموم في سياقه، وهو نفسه قد يستعمل في سياق آخر حيث لا يُرَاد منه العموم، بل الخصوص [٢]. فتغير دلالة اللفظ بتغير ظروف استعماله يعطيها ميزة الاتساع والانزياح في عالم المعاني .

وقد بحث علماء العربية موضوع الدلالة قديما[٣]، وأوضحوا أن الأصل في اللفظ الواحد أن يدل على شيء معين في أصل الوضع، ولكن قد تتسع الدلالة فيه وقد تضيق؛ فإذا اتسعت دل اللفظ الواحد على معاني مختلفة؛ وهذا هو يسمى بالمشترك اللفظي؛ كلفظ العين، أو دل على المعنى وضده؛ كلفظ القُرْء والجوْن، وهذا ما يسمى بظاهرة التضاد، والذي يحدد المراد من بينها هو السياق بقرائنه وقصد المتكلم.

وإذا ضاقت دل اللفظ بتعدد صوره واختلاف أصواته وأبنيته على معنى واحد، مع تفاوت في المدلول في درجة الإبلاغ والإمتاع والإغناء ؛ فيكون لهذا التناوب بين هذه الألفاظ المترادفة التي يجمعها معنى عام قَصْد ومَدّ وسرّ. وهذا هو ما يسمى بظاهرة الترادف. **وفي المزهر:** " قال أبو العباس عن ابن الأعرابي: كلُّ حرْفين أوقَعَتْهُما العربُ على معنى واحد، في كلِّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه – كلفظي البر والحنطة،

دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ دمشق،

(١)ينظر " الدلالة والمرجع دراسة معجمية" لـ أزولد وتزيفان : ص ٢٥، ضمن كتاب " المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث " ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني/ دار إفريقيا المشرق/ المغرب– بيروت– ٢٠٠٠ م

(٢) ينظر الكليات: ص ٤٣٩.

(٣) ينظر"العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي(دراسة تطبيقية)"د. عبد الواحد حسن الشيخ: ٣٩–٧٥

ومشى وسار، والكرم والجود- ربما عرفناه فأَخْبَرْنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله"[١] . وهذا دون شك يدل على اتساع لسان العرب، وقدرته على القيام بتكاليف المقام والكلام في دقة وإلمام وإحكام. وكل هذه الظواهر يشملها مصطلح الدلالة بمفهومه الواسع.

ومن هنا كان من الضروري الحفاظ على هذا الموروث اللساني بكل قواعده ودلالاته التي جرى بها اصطلاح التخاطب عند أهله، واحترام العرف الاجتماعي، فلا يصح بحال أن يعاد توزيع مقولاته النحوية وأسسه التي قام عليها، تحت أي مسوغ، أو تغير قوانين اللسان(اللغة) الدلالية؛ لأن في هذا الفعل جناية على كل ما هو مقدس دينيا واجتماعيا وتاريخيا، وتنقطع الصلة بين الجيل المعاصر وميراث أمته الديني والحضاري والفكري[٢].

عند التدقيق وتتبع ما قيل في شأن المعنى والدلالة، يظهر أن بينهما عموما وخصوصا- وإن كانا يتقارضا ويتناوبان ويترادفان إذا افترقا، ويختلفان ويفترقان إذا اجتمعا؛ كلفظي الإسلام والإيمان- فالدلالة أعم، من حيث إنها تشمل اللفظ والمعنى، الدال والمدلول، والمفهوم منهما، فاللفظ إذا حصل منه فهم السامع فهو لفظ دال (رمز)، وإلا فهو غير دال، فدار إطلاق لفظ الدلالة مع الفهم وجودًا وعدمًا؛ فالدلالة اسم، والفهم والمفهوم من اللفظ مفردا أو مركبا هو: مسمى الدلالة؛ كدوران لفظ الإنسان، إذا أطلق مع وصفي الحيوان والنطق، ويشهد لذلك قول ابن الأثير: " ولا يخلو تأويل المعنى -ويقصد به دلالة اللفظ على معناه- من ثلاثة أقسام: إما أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره، وإما أن يفهم منه الشيء وغيره. وتلك الغيرية: إما أن تكون ضدا، أو لا تكون ضدا،

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي: ١/ص ٣١٤.

(٢)ينظر:"علم النص" جوليا كريس طيفا:ص ٩، ترجمة: فريد الزاهي/دار توبقال للنشر المغرب ط٢/١٩٩٧م

وليس لنا قسم رابع؛ فالأول يقع عليه أكثر الأشعار ولا يجري في الدقة واللطافة مجرى القسمين الآخرين. وأما القسم الثاني فإنه قليل الوقوع جدا وهو من أظرف التأويلات المعنوية؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من دلالته على المعنى وغيره مما ليس بضده..."[١] ،وقوله في موضع آخر: " تلك الزيادة مفهومة من دلالة اللفظ المركب عليهاِ أو من دلالة شيء خارج"[٢] . ويعضده قول الأديب الناقد د. عبد الملك مرتاض من المحدثين عن كلمة (العنيف) الواردة في قول امرئ القيس:

يُزِلّ الغلامَ الخِفّ عنْ صهواتِهِ ويُلوي بأثوابِ (العنيفِ) المثُقّلِ

حيث يقول: فإذا "ردّدنا هذه اللفظة عدة مرات، وهي في كلّ أطوار تَردادنا لها تَرْمي دلالّتُها لدينا إلى غير ما هو شائع في دلالة اللغة العربية المعاصرة حيث إنّ العَنِيفَ في مصطلحات الفروسيّة العربيّة يعني الشّخْص الذي لا يُحْسِنُ ركوب الخيل، فيَقَعُ مِنْ على صَهْوَتِها، ويُجْمَعُ العَنيف، بهذا المعنى، على عُنُفٍ. وقد غَلطَ الزوزنيّ حين ذهب في تفسيرها إلى أقرب دَلالة اللفظ الشائعة بين الناس...."[٣] . وهل يمكن إفراغ الدال من المدلول وعزل الشكل عن المضمون في النصوص الفصيحة أثناء دراستها، وحال الكشف عن الرموز الطبيعية والفنية الإيحائية في الأدب على وجه الخصوص، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفوس بعيدا عن المضامين والدلالات والمقاصد؟![٤]

في ظني أن ذلك غير ممكن لمن أراد أن يجمع بين المتعة والجمال، وبين الحق والعدل وسعادة الإنسان دنيا وأخرى.

---

(١) المثل السائر: ١/ ص ٥٠ .

(٢) المثل السائر: ٢/ ٧٥.

(٣) السبْع المعلّقات (مقاربة سيمائيّة/أنتروبولوجيّة) لنصوصها د. عبد الملك مرتاض: ص٤٥٨، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م

(٤) ينظر الأصول د. تمام حسان: ص ٣٢١.

وتشمل الدلالة أيضا لوازم المعنى، ومعنى المعنى، وأبعد من ذلك، خاصة في عالم النقد الإبداعي والتحليل الأدبي، واستقراء النصوص للكشف عن جوانب الجمال والإبداع والتفرد فيها، فيقع في دائرة الدلالة اللغوية والقراءة الناضجة للنص: المعنى النحوي والوظيفي والمعنى المعجمي والاجتماعي والإسنادي، والمعنى المجازي، والمعنى الفني الجمالي، والمعنى التخاطبي المنطوق بصوره المختلفة بحسب أغراض الكلام وحال المخاطب، انطلاقا من طبيعة النص الراقي، فالنصّ "... تجليات جماليّة إن شئت، ولكنه ليْسَها وحدها؛ وهو سمات لفظيّة إن شئت، ولكنه ليْسَها وَحْدَها؛....وهو **فضاء دلاليّ** يتشكّل من الصوت وصَدى الصوت، والإيقاع وظِلّ الإيقاع، والمعنى ومعنى المعنى؛ فيحمل كلّ مقوّمات التبليغ في أسمى المستويات...؟ "[(١)] . وكله كامن ومندرج تحت مصطلح (الدلالة) بمفهومها الواسع.

وقد وقع اختلاف بين علماء اللّغة المحدثين في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح: (السيمانتيك) بالأجنبية – ويعرف اليوم بعلم الدلالة أو علم المعنى– على تلك الدراسة الحديثة، التي تهتم بجوهر الكلمات في حالاتها الإفرادية المعجمية وفي حالاتها التركيبية السياقية وآلياتها الداخلية التي هي أساس عملية التواصل والإبلاغ، **فاهتدى بعض علماء اللّغة العرب إلى مصطلح علم المعنى** باعتبار وروده في متون الكتب القديمة المهتمة بالدراسة اللّغوية ذات الصبغة الدلالية للفظ؛ فالجرجاني على سبيل المثال يعرِّف الدلالة الوضعية: بكون اللّفظ متى أطلق أو تخيل، فهم منه معناه، للعلم بوضعه[(٢)] . وقد آثر لغويون آخرون

(١)السبْع المعلّقات (مقاربة سيمائيّة/ أنتروبولوجيّة) لنصوصها د. عبد الملك مرتاض: ص١٣، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م

(٢) ينظر التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني: ص٢١٥ دار الكتاب العربي–بيروت/ تحقيق:إبراهيم الأبياري/ط١/ ١٤٠٥هـ،

استعمال مصطلح علم الدلالة مقابلاً لهذا المصطلح الأجنبي الوافد (السيمانتيك). وهو الأولى والأجدر بهذه التسمية؛ لأنه يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة: الدلالة: الدال- المدلول- المدلولات- الدلالات- الدلالي؛ ولأنه لفظ عام يرتبط بالرموز اللّغوية وغير اللّغوية، أما مصطلح المعنى فلا يعني إلا اللّفظ اللّغوي بحيث لا يمكن إطلاقة على الرمز غير اللّغوي، فضلاً عن أنّ (علم المعنى أو المعاني) يعد أحد علوم الدّرس البلاغي[1]، فدرءاً للبس، واستغناء بالأوفى دلالة وشمولا واستعمالا، كان مصطلح "علم الدلالة" عند علماء اللغة المحدثين هو المختار والمرادف لمصطلح "السيمانتيك"، وتجافوا عن مصطلح "المعنى" ، وحصروه في الدراسة الجمالية للألفاظ والتراكيب اللغوية المكتنزة بالدلالات البلاغية والمعاني الثانية فيما يسمى بـ "علم المعاني" في البلاغة العربية.

ونظرة سريعة في أنواع الدلالة بالاعتبارات المختلفة في بيئات العلماء على اختلاف معارفهم، وهي كثيرة جدا، تجسد هذا الاتساع والعموم في إطلاقاتها واستعمالاتها، مستوعبة المعنى بكل تجلياته وتداعياته، فصارت في العصور المتأخرة بموجبه ذات استحقاق أن تكون في علم مستقل بذاته يدرس ضمن (علم اللغة العام)، أو علوم (اللسانيات)، بالإضافة إلى أنها لم تخل من جدل كبير حولها اصطلاحا ووظيفة واستعمالا وأنواعا ...إلخ، في الأوساط العلمية المختلفة.

(١) ينظر علم الدلالة العربي لفايز الداية: ص٩

المطلب الثالث: الدلالة: علم ومفهوم، ووجه صلتها بالمعنى (The meaning)

علم الدلالة[١] عند المحدثين واللسانيين هو: "العلم الذي يدرس قضايا المعنى" [٢]، أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى" [٣]. أو "الدراسة اللغوية والفلسفية للمعنى اللغوي، والمظهر الدلالي لأي تعبير هو معناه الموجود في لغته التي تحمله" [٤] وعند الفارابي من القدماء يعني: "الدراسة التي تنتظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها، وتتبع سنن الخطاب والتعبير لتقنينه وتقعيده"[٥] .

وهو من العلوم الحديثة بصورته الحالية، وأول من أصّل له اللغوي الفرنسي ميشال بريال أو بريل(Michel Jules Alfred Bréal)[٦]؛ "قاصداً به علم المعنى. علم يبحث في الدلالة اللغوية، أو ما يمكن تسميته بـ (العلاقات اللغوية)، في الوحدة الدلالية... فموضوعه المعنى اللغوي الذي يبدأ تكونه من المفردة، على مستوى المروفيم والصوت (بل من المعرفة النواة، المرتبطة بالجنين في بطن أمه، وبعد خروجه إلى الدنيا)، وانتهاء بالجملة والتركيب، وعموم السياق، مروراً بالتطورات الدلالية[٧] .

(١) وقد كتب فيه الكثير؛ ومنهم د.فريد عوض حيدر في " علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية" مكتبة الآداب-القاهرة ط١٤٢٦/١هـ، وفايز الداية في "علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق" دار الفكر-دمشق ط١٩٩٦/٢م، وأحمد حماد في "علم الدلالة في الكتب العربية" دار القلم- دبي ١٩٨٦م، وعادل فاخوري في " علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة" دار الطليعة بيروت ط١٩٩٤/٢م.

(٢) الدلالة والنحو لصلاح الدين حسنين: ص ٩.

(٣) علم الدلالة لعمر أحمد مختار : ص:١١

(٤) ينظر بحث" الدلالات السياقية لاستخدامات ضمائر المتكلم في شعر المتنبي" د عبدالله المفلح: ص١٥٢، بمجلة العلوم العربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود العدد:٢١ / ١٤٣٢هـ.

(٥)علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: ص ٣٥.

(٦)اتجاهات البحث اللساني لميلكا إفيتش: ص ٣٦١، وينظر مقال "الفرق بين الدلالة والمعنى" بمدونة صالح محمد الصعب، الرابط https://ssaab.wordpress.com/2013/07/18/

(٧) ينظر علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة د. حسام البهنساوي: ص ٤٥.

ويدرس كذلك الأصوات اللغوية، وعلاقات التراكيب المؤثرة، المؤدية إلى الدراسة التكاملية، ويتمثل ذلك بدراسة الدلالة في عدة مستويات: الدلالة الأساسية المعجمية، بما فيها الاجتماعية، ثم الصوتية، ثم الصرفية البنيوية، ثم النحوية الوظيفية، ثم السياقية الموقعية؛ ولذا فهو يعد قمة الدراسات اللغوية؛ لأن موضوعه الأساس هو المعنى، وهو غير منحصر، ولا تكون لغة بلا معنى[١] . ولابد من أن ينضم إليه القصد،(تقصيد المعنى في غاية الأهمية) حتى يتحقق بذلك وظيفة الاستخلاف للإنسان في الأرض على الوجه الذي أراد الله جل في علاه.

وهدف هذا العلم في الجملة : هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغيّر المعاني وتطورها، والقواعد التي تسير وفقها اللغة، وذلك بالاطلاع على النصوص اللغوية الأصيلة بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة، ينتج عنه التنوع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة، وهذا التنويع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصولها، ولا يكون حاجزاً أمام تطورها.[٢]

وقد عمل أوجدن (C.K.OGden) وزميله ريتشاردز (I.A.Richards) على تحويل مسار الدلالة والدراسة المتعلقة بها في القرن المتأخر، بكتابهما المشترك: معنى المعنى (The meaning of meaning) الصادر عام ١٩٢٣م.

وصرحا بأن ماهية المعنى ما هو إلا عمل متزاوج من اتحاد وجهي الدلالة: (الدال والمدلول)، ودعا كل منهما إلى توجيه العناية بموضوع العلاقة التي تربط مكونات الدلالة التي يجب أن تبدأ من الفكرة أو

(١) ينظر البحث البلاغي عند الأصوليين لحسن هادي محمد عباس التميمي: ص٨.

(٢) ينظر هذا الرابط المدونة الالكترونية : http://sarah-aaa.blogspot.com/2012/12/blog-post_932.html

المحتوى العقلي الذي اكتسبه الإنسان منذ أن أذن الله تعالى بوجوده، والذي تستدعيه أو تمثله الكلمة ، والذي يومي إلى الشيء (الرمز)، إلى حيث ينتهي في وعائه المختار، أدبيا فنيا أو علميا ...إلخ. وقد وجد عندهما ما يسمى بـ(مثلث الإحالة في النظرية الإشارية)، والذي يتمثل في: المحتوى العقلي(الفكرة) في رأسه، والشيء الخارجي المشار إليه، والرمز (الكلمة أو الاسم) في طرفي قاعدته، في علاقة تبادلية مباشرة أو تعاونية أو عرضية...إلخ، بين بعض مكوناته أو كلها . فهذه الأمور الثلاثة تمثل الكيان الأساس للمعنى. والدلالة عندهما فيما يظهر : عبارة عن اتحاد شامل ومتكامل بين وجهي الدلالة: الدال والمدلول، غير قابل للتجزئة والفصل، فالألفاظ ودلالاتها وجهان لعملة واحدة [١] . وهذا الكلام يعكس وجهة نظر أولمان في تعديله لمثلث الإحالة، حيث لم يأبه بالشيء، وجعل المعنى علاقة متبادلة بين اللفظ(الدال) والمدلول، وعرفت نظريته بالنظرية التصورية في دراسة المعنى، (علاقة تمكِّن كل واحد منهما من استدعاء الآخر). وهذا قول متين، من الصعب التغافل عنه.

ويرى آخرون: أن الدال لا يحمل دلالته في ذاته، إنما منبع الدلالة هي تلك التقابلات الثنائية التي تتم على مستوى الرصيد اللغوي، وبذلك يكون لها من الاتساع ما ليس للمعنى. يعضده قول د. عبد السلام المسدي: "اللغة هي مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستسيغ أيضاً ما دأب عليه اللسانيون **من تعريف العلامة** بأنها تشكل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته، وإنما يستمدهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر

(١) ينظر علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: ص ٣٣، ودراسات في علم اللغة لكمال محمد بشر: ١٥٩/٢، ومدخل إلى علم الدلالة الألسني ظ. د. موريس أبو ناصر: ص ٣٢- ، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد: ١٩/١٨ – ١٩٨٢م.

العلامات الأخرى"[1].

وفي ضوء هذا الفهم الأولي للدلالة أخذت البحوث تشق طريقها إلى استكناه مفهوم الدلالة ومصطلحها لدى المحدثين من العرب والأوروبيين حين لمسوا أن التعميم الفضفاض غير كافٍ لإعطاء صيغة علمية أو فنية متميزة تنهض بالاصطلاح مستوياً على سوقه. ومن هنا حاولوا جعل الدال والمدلول قسيْمَين أساسين لمفهوم الدلالة.

ما صلة (الدلالة) (بالمعنى) في الميدان اللغوي النفعي، المعتمد على الإبلاغ والإفهام؟ أ هما لفظان مترادفان متفقان في التصور والاستعمال أم مختلفان؟

الجواب عن هذه القضية – وهي محل خلاف بين أهل العلم– ليس بالأمر السهل؛ فالأصوليون وهم أخص من درس موضوع الدلالة "درسوا معنى الكلمة الدلالي منفردة، ومعناها الدلالي ضمن السياق التركيبي المجمل، ثم ربطوا بين الدلالة والاستدلال في سبيلين: الأول: طريقة دلالة اللفظ على المعاني، والثاني: تصرف العقل فيها، فصار عمل العقل عندهم يعني استثمار كل مكونات النص... وصار المعقول في عرفهم معقول النص..، فكانت نظرتهم بموجب ذلك إلى الدلالة وما له علاقة بها على وجه أخص وهو المعنى، على النحو التالي:

أ– الصورة المنعكسة من الواقع الخارجي على الذهن، وضع بإزائها اللفظ، فسميت معنىً.

ب– وفي حال دلالة اللفظ عليها سميت مدلولاً.

ج– وعند تعلّقه بما يفهمه العقل أو يستنبطه من اللفظ منفرداً، أو ضمن

(١)اللسانيات وأسسها المعرفية عبد السلام المسدى: ص٣٠. وعلم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي:ص٧٢

السياق الكلامي النظمي عامة سميت مفهوماً [١].

د- ومن حيث كون الموضوع له اسما، تسمى (مسمّى).

وظاهر أن ثمة ارتباطا وتداخلا بين هذه المصطلحات، واختلافها بسبب الاعتبار الذي ربطت به وقامت عليه؛ لذا ربما عبر بأحدها مكان الآخر باعتبار معين .

وبالوقوف على جملة ما كتبه العلماء حول هذه العلاقة، تبين أنهم على ثلاثة آراء:

فريق يرى أنهما مترادفان. كما يظهر من جملة كلام د. أحمد مختار عمر في كتابه علم الدلالة.

وفريق يرى أن المعنى أعم من الدلالة؛ لأن الدلالة في نظره مقصورة على اللفظة المفردة بمدلولها الوضعي، بينما المعنى يتسع ليشمل أكثر من ذلك.

وثالث: يرى أن الدلالة بمفهومها العام في استعمال اللسان أعم من المعنى[٢]، فالمعنى بدرجاته المختلفة وأنواعه المتعددة وتعلقاته المتباينة يعد نتاجا من نتائجها ومتسببا عنها، أو ابنا لها ومتولدا عنها، كيفما كان تعلّقها ومتَعلقها؛ لأنها تجمع بين الدال والمدلول والمفهوم. **وهو الأظهر، ويعضده تعريف البلاغيين المتأخرين لعلم البيان في قولهم: هو " ما يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح "الدلالة" عليه** [٣].

فالدلالة ذات البعد العقلي أو التصور الذهني بالتلازم أو التضمن -خلافا للمطابقة - هي المرشدة إلى المعنى ومعنى المعنى،

(١)ينظر: الدال والمدلول عند القدماء والمحدثين لعلي جوب، رسالة ماجستير: ص٥٣-٥٤، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، بغداد ، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م . والبحث البلاغي عن الأصوليين: ص١١

(٢) ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي لهادي نهر: ص ٢٧، ٢٨

(٣) التلخيص: ص ٢٣٥، والإيضاح للخطيب : ١٢٣/١ دار الجيل-بيروت / ط٣

على حد قول **السكاكي** وهو أحد أعلام البلاغة من المتأخرين: " وإذا عرفت أن **دلالة** الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع ، وأن الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها ، وأن **دلالة معنى** على معنى غير ممتنعة ، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها ، تارة معناها الذي موضوعة له ، وتارة مطلوباً بها أخرى، **معنى معناها** بمعونة قرينة.. ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذا "[1] أخذه عن **عبد القاهر** في مثل قوله: " فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "**المعنى**"، و "**معنى المعنى**"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"**بمعنى المعنى**"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ "[2] . وفي موضع آخر يقول:" وضربٌ آخرُ أنتَ لا تصِلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللفظِ وحدَه، ولكنْ يدلُّكَ اللفظُ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللغُة، ثُمَّ تَجدُ لذلك المعنى دَلالةً ثانيةٌ تَصِلُ بها إلى الغَرَض "[3] ، ويقول أيضا: " إنما كان للمفسَّر، فيما نحن فيه، الفضلُ والمزيَّةُ على التفسير، من حيث كانت الدلالةُ في المفسَّر دلالةَ معنى على معنى، وفي التفسير دلالة لفظٍ على معنى. وكان من المركوزِ في الطباعِ، والراسخِ في غرائِزِ العقولِ، أنه متى أُريد الدلالةُ على معْنى، فتُرك أنْ يُصرَّحَ به ويُذْكَر باللفظ الذي هو له في اللغة، وعُمد إلى معنى آخر فأُشير به إليه، وجُعل دَليلاً عليه كان للكلام بذلك حسْنٌ ومزيَّة"[4] . ويضيف وهو يحتفي بالمعنى فيما ظهر فيه المزية للفظ، مشيرا إلى أن محصلة الكلام وزينته كامنة في الدلالة : "ومنَ المعلوم أنْ لا معنى لهذه العباراتِ وسائرِ ما يَجْري مَجراها، مما يُفرد فيه اللفظُ بالنعتِ والصفةِ،

(١) مفتاح العلوم للسكاكي: ص٣٥٨

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٢٦٣.

(٣) دلائل الإعجاز: ص ٢٦٢.

(٤) دلائل الإعجاز: ص ٤٤٤.

وينسبُ فيه الفضلُ والمزيةُ إليه دونَ معنى، غيرُ وصْفِ الكلام بِحُسْنِ الدَّلالة وتمامِها فيما له كانت دَلالةٌ، ثم تَبرُّجِها في صورةٍ هي أبهى وأزْيَنُ وآنَقُ وأَعْجَبُ وأَحقُّ بأنْ تستوليَ على هَوى النفس ...إلخ"[١] .

وسيتضح ذلك أكثر عند الحديث عن أنواع الدلالة ومقارنتها بأنواع المعنى؛ لأن كل دلالة في مستويات الكلام (النحوية والصرفية والصوتية والمقامية، والحمل على المعنى دون اللفظ، والصورة المجازية ..إلخ) ترشد إلى معنى أو معان، أو تتضمن أو تولّد معنى. وهو ما يعرف عند مدرسة عبد القاهر وأضرابه: بـ(معنى المعنى) .

فاللفظ له دلالة، والصيغة لها دلالة، والأصوات مجتمعة على هيئة مخصوصة لها دلالة، والتركيب له دلالة، والصورة البيانية وغيرها لها دلالة، والمقام له دلالة،.... وكل دلالة مرتبطة غالبا بدليلها، وهذا ما يميزها عن مصطلح (المعنى) الذي تتقارض معه أو تتزاحم أو تنوب عنه، **يعضده قول ابن خلدون** وهو يتكلم عن أن سر الكلام وروحه هو في كمال الإفادة بعد مراعاة مطابقته لمقتضى الحال : "ثم يتبع هذه الإفادة لمقتضى الحال التفنن في انتقال التركيب بين المعاني بأصناف الدلالات؛ لأن التركيب يدل بالوضع على معنى ثم ينقل الذهن إلى لازمه أو ملزومه أو شبهه، فيكون فيها مجازا: إما باستعارة أو كناية كما هو مقرر في موضعه، و يحصل للفكر بذلك الانتقال لذة كما تحصل في الإفادة وأشد. لأن في جميعها ظفر بالمدلول من دليله. والظفر من أسباب اللذة كما علمت" [٢]. وكله كامن في تجاويف (معنى المعنى).

وليس كل معنى في لفظ مركب بالضرورة أن يكون له دلالة إيحائية

(١) دلائل الإعجاز : ص ٤٣ .

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٢/ص ٣٤٣

أو أكثر؛ كقولك مثلا: زيد كريم، أو عمرو شجاع. إلا إذا اتكأنا على ما يسمى بمصطلح التوليد أو الحقول الدلالية الاستدعائية بمفهومهما الواسع عند اللسانيين والنقاد المحدثين .... فمصطلح المعنى في كلام النحويين –على سبيل المثال– ليس واحدا؛ فربما قصدوا به المعنى الصرفي، وربما المعنى الدلالي بصفة عامة، وربما المعنى النحوي؛ أي وظيفة الكلمة في الجملة؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكذلك الحال عند البلاغي وغيره، وكله داخل تحت مصطلح (الدلالة).

فبينهما –كما يبدو– عموم وخصوص. واللفظ وعاء المعنى في سياقه التركيبي ولّاد معان، قد يصعب حصرها، ينتظمها كلها ما يسمى بـ(الدلالات البلاغية، أو مستتبعات التراكيب). فالقضية الدلالية عند البلاغيين واللسانيين المحدثين قائمة على الثنائية بين الدال والمدلول تماثلا وتجاورا واستدعاء وتعانقا وإيحاء.

والبلاغة بعلومها الثلاثة تؤثر في تبدلات المعنى الدلالي، وجميع هذه التبدلات يتم فيها انزلاق المعنى وتغيره على وجه يدخله في منظومة (علم الدلالة) بمفهومه الحديث. فمن يدرس موضوعات علم الدلالة، لا يمكنه أن يغفل هذه الألوان البلاغية باعتبارها من العوامل المؤدية لتبدلات المعنى....بشرط أن يكون ملمّا بماهية المحدد الدلالي حتى يستطيع أن يصل إلى المعنى السياقي المراد من الصورة التركيبية أو البيانية أو البديعية. حيث إن لكل كلمة أو تركيب معنيين: المعنى الأساسي المعجمي أو النحوي الوظيفي الظاهر، والمعنى السياقي العميق (معنى المعنى) الذي تكتسبه الكلمة أو الجملة حين تنتظم في نظم أنيق [1] .

ويعضد هذا التصوّر قول ابن خلدون أيضا: " كل معنى لا بد وأن

(١) ينظر بحث الدلالة وجدل اللفظ والمعنى لمليكة سعدي.http://majles.alukah.net/t115923 /

تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود؛ لأنها صفاته وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع. وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال و كيفيات في تراكيب الألفاظ و تأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة أعراب. وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة. و لذلك تفاوتت طبقات الكلام في اللسان العربي بحسب تفاوت الدلالة على تلك الكيفيات"[١] .

ويرى بعضهم وهو يفرق بين (الدلالة والمعنى) أن "الدلالة تنتمي للغة أو الكفاءة" ، أظنه يشير بذلك إلى المعاني الوضعية المعجمية والاصطلاحية للفظ، وقدرة المتكلم على إبلاغ مقصده بالوعاء اللغوي، ومدى قوة حيازته لقوانينه، وذي ما تعرف بالدلالة الحقيقية. "والمعنى ينتمي للكلام أو الأداء"، يريد بذلك المعاني المحتملة الناتجة عن التركيب، ولها اتصال بالمخاطب، وذي ما يعرف بالدلالة الإضافية أو الهامشية، ويشهد له قوله في إثره: "الدلالة ما يفرضه المجتمع، والمعنى ما توحي به للمتلقي" [٢] ، وذا عكس ما ترجح وما يراه عبد القاهر وأضرابه في الإطلاق والتسمية.

وهل اللغة إلا كلام وأداء وإبلاغ؟! سواء تعلق الأمر بمصطلح الدلالة أو بالمعنى، ولا يكون ذلك إلا في وسط اجتماع بشري تفاعلي. وكيف تكون الكفاءة اللغوية أو الأداء المؤثر، إن لم تكن اللغة التعبيرية ذات معنى مفيد، وإيحاء رشيد، وظلال تمتد وتزيد، تشغل الخاصة والعامة؟!

(١) مقدمة ابن خلدون: ٢/ص٣٠٩

(٢)ينظر الدلالة والنحو لصلاح الدين حسنين: ص ٩. ومدونة صالح الصعب، سبق الإشارة إلى الرابط.

المبحث الثاني: أنواع الدلالة بكل الاعتبارات الممكنة:

ذكر ابن خلدون في مقدمته أنه:" يتعين النظر في دلالة الألفاظ؛ وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة... ثم إن هناك (استفادات) أخرى خاصة من تراكيب الكلام، وهي استفادة الأحكام الشرعية بين المعاني من أدلتها الخاصة من تراكيب الكلام وهو الفقه. ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق، بل لا بد من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة، وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصل أهل الشرع وجهابذة العلم من ذلك، وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة"[(١)] .

هذا ما يتعلق باستظهار دلالات النص الشرعي، الذي هو الأصل، فكذلك الحال بالنسبة إلى دراسة سائر النصوص الفصيحة في نظمها العالي شعرية أو نثرية . وقد عرف البلاغيون علم البيان بقولهم: " علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[(٢)] ، فنصوا على مسألة وضوح الدلالة في التراكيب التصويرية. وهي لا تكاد تنفك عن دلالتي التضمن والالتزام.

ومن أجل ذلك كانت أهمية الوقوف على أنواع الدلالة وضبط قوانينها، بحسب ما أفاض به العلماء العارفون في هذه الشأن على اختلاف غاياتهم وتخصصاتهم. ويظهر أن سبب اهتمام هؤلاء جميعا بالدلالة هو كونها جوهر الظاهرة اللغوية، وبدونها لا يتأتى للألفاظ والتراكيب وظيفة وفاعلية في الخطاب [(٣)] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون:١١٢/٢.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي: ص٧٠، والإيضاح للخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن (ت٧٢٦هـ): ص

(٣)ينظر: ابن القيم(جهوده في الدرس اللغوي): ص ١٧٠ ، والبحث البلاغي عند الأصوليين: ص٩

وعند إرادة النظر في كل قسمة من أقسام الدلالة بالاعتبارات المختلفة لابد من استحضار عدة أمور تعد الأساس الذي يعتمد عليه في التقسيم والتفريع: مراعاة الوضع المعجمي والعُرْف الاجتماعي والوسط الحاضن، والعلاقة المتجذّرة بين الدال والمدلول في شكلها المتغير بمناسيب متفاوتة بعدة اعتبارات (طبعا وعِلّة ووضعا وعقلا ...إلخ)، ومواضعات اللسان وقواعد البيان، ومراعاة وظيفة العقل والتصور والفهم لكل عملية كلامية في مفردها ومركبها ومقاصدها. والأخير (وظيفة العقل) هو الأهم في العملية الكلامية برمّتها[١].

المطلب الأول : أنواع الدلالة من حيث النظر في اللفظ (الدال) ذاته

عند المناطقة واللغويين والبلاغيين[٢] والأصوليين –خاصة؛ لسبقهم وانفرادهم بمسائل تخص المعنى لم يطرقها غيرهم؛ من نحويين أو بلاغيين، مستفيدين مما أثبته أرباب المنطق وعلم الكلام– وغيرهم، **تكون الدلالة في ثلاثة أقسام رئيسة:**

وضعية إذا كان أساس الارتباط بين الدال والمدلول هو العلم بالوضع، وأما إن كان بسبب اقتضاء الطبع فهي طبعية، وإذا كان العِلِّية والمعلولية (السبب والمسبب)؛ فهي دلالة عقلية (أي: أن يكون للعقل مدخل بها، لا أن تكون عقلية بحتة) [٣] .

وهذا الحصر لأقسامها بهذه الاعتبارات حاصل بالاستقراء، ويمكن عدّه حصراً عقلياً إذا جعلنا تلك الجهات أمهات مدارك الإنسان[٤].

(١) ينظر مفتاح العلوم : ص ٣٢٩–٣٣٠ ، وص ٩ من البحث .

(٢) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي: ٣٢٩–٣٣٠، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي: ص٦١–٦٣ ، تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩م

(٣)ينظر المنطق في شكله العربي للشيخ محمد المبارك: ص١٧ ، ط وزارة التربية ، بغداد .

(٤) ينظر حاشية السيد الشريف الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية: ص٢٠، مطبعة اليمنية، مصر، ١٣٠٧هـ .

وهذه الدلالات **الثلاث الأمهات** (الوضعية والطبعية والعقلية)؛ إما لفظية، وإما غير لفظية[١] .

فاللفظية : ما كان الدال فيها لفظا. وهي على ثلاث صور أيضا:**(وضعية، وطبعية، عقلية)** ؛ فالوضعية: كدلالة لفظ "رجل" على ذات ذكر بالغ عاقل، ولفظ "الوادي" على مسماه؛ المكان المنفرج بين جبلين. والطبعية : كدلالة لفظ: أح أح، على وجع أو مرض في الصدر، أو العطاس على الزكام. والعقلية: كدلالة المسموع(الصوت) من وراء الجدار على وجود اللافظ أو المتكلم، وصوت الديك على طلوع الفجر.

وغير اللفظية: ما كان الدال فيها غير لفظ. وهي أيضا على ثلاث:**(وضعية، عقلية، وطبعية)**[٢]؛ فالوضعية: كدلالة الدوال الْأَرْبَع على مدلولاتها(الخط والعقد والنصب والإشارة)، وإشارات المرور والنقوش ونحوها. والعقلية: كدلالة الدخان على النار، والغيم على نزول المطر. والطبعية والوجدانية تختلف باختلاف الناس علما وإحساسا وعرفا؛ كدلالة حمرة الخد على الخجل ، وفرقعة الأصابع على الملل والتعب، وألم البطن على الجوع، وارتفاع درجة حرارة الجسم على المرض.

المطلب الثاني: أنواع الدلالة من حيث النظر إلى وجه ارتباط الدال بالمدلول في اللفظية خاصة

وهي على ثلاثة أقسام (وهو ناظر في التقسيم السابق لا يكاد يخرج عنه في شيء):

القسم الأول: وضعية حيث يكون كمال المعنى مستمدا من اللفظ باعتبار الوضع ابتداء، مع تلازم في الصورة الذهنية لشيء، فتشمل

(١) ينظر الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي : ج١/١٥

(٢) اتفاق مع الأم في الاسم واختلاف في المسمى .

الحقيقية والمجازية، وهي على ثلاثة أنواع: **مطابقة**[١]؛ كدلالة الفرس على الحيوان والصاهل، و**التزامية**[٢]؛ كدلالة "حاتم" على الجود، و**تضمنية**[٣]؛ كدلالة "البيت" على السقف، واليد على الأصابع.

والقسم الثاني: طبعية ؛ كدلالة الصراخ على الألم، والبكاء على الحزن أو الفرح.

والقسم الثالث: عقلية؛ كدلالة اللفظ المسموع وراءَ الجدار على وجود اللاَّفظ[٤].

والتضمنية والالتزامية في القسم الأول – وكل من التضمن واللزوم: إما ذهني وإما خارجي، وإما ذهني خارجي. وإما بيّن ظاهر، وإما غير بيّن مستتر– تدوران مع الوضعية والعقلية باعتبارات مختلفة؛ فمرة تنسبان إلى الوضعية، ومرة تنسبان إلى العقلية، فلا يُشْكِل؛ فمن أراد بالوضعية: ما تتوقف على الوضع – سواء كان كافيا فيها أوْ غير كاف– جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين. ومن أراد بالوضعية : ما كان الوضع الأول وحده كافياً فيها، لا يتعداه إلى غيره من المعاني المحتملة من أي وجه، إلا باعتبار آخر؛ علاقة وعلّة مناسبة، جعلهما عقليتين. ومن أراد

(١) سميت مطابقة: لتطابق الوضع والفهم، فالمفهوم من اللفظ هو عين المعنى الموضوع له واللفظ، يعني لم يزد ولم ينقص، لم يزد اللفظُ عن المدلول، ولم ينقص المعنى أو المدلول عن اللفظ.

(٢) وهي دلالة اللفظ على خارجٍ عن مسماه، لازمٍ له لزوماً ذهنياً، بحيث يلزم من فهم المعنى المطابق فهم ذلك الخارج اللازم؛ كدلالة لفظ الأربعة على الزوجية. واللزوم: قد يكون عقليا أو عرفيا. وقد يكون لازما في الذهن والخارج، وقد يكون في الخارج فقط أو في الذهن فقط.

(٣)وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه في ضمن كله، وهذه لا تكون إلا في المعاني المركبة؛ لأنه لا بد أن يكون دال اللفظ على جزء المعنى. والمعاني البسيطة لا تكون داخلةً في دلالة التضمن؛ كدلالة لفظ الأربعة على الواحد .. فهو ربعها..

(٤) ينظر تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥ هـ): ص٧٠، تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى/ ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م، وأصول الفقه لابن مفلح: ١/ ص٥٦.

بالوضعية : ما كان المدلول فيها موضوعاً له اللفظ أو داخلاً فيما وضع له اللفظ، فرق بينهما: فجعل التضمنية وضعية، والالتزامية عقلية [١] .

والراجح عند عدد من الأصوليين في دلالة التضمن أنها وضعية، ودلالة الالتزام أنها عقلية[٢] . ونقل السيوطي عن الخضراوي قوله في كتابه المسمى بـ(الإفصاح): "ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية هي المسماة دلالة اللزوم"[٣]، ففرق بينهما، وإن كانتا داخلتين في دلالة المنطوق كما سيأتي.

وفي ظني أن هذا الاختلاف صوري، لا يتعلق به كبير معنى عند النظر في دلالات النصوص، واستخراج الأحكام، فتكون هذه عقلية أو تلك وضعية، فمدار الأمر في الحالين على الخفاء والظهور، والقرب والبعد من مقصود الخطاب؛ إما من منطوقه، وإما من مفهومه ، وأما من اقتضائه وضرورته، أو على القطع والاحتمال للمعنى المنشود في تراكيب الكلام ومعاقد النظم، وكله نشاط ذهني عقلي وجداني تشتبك فيه عناصر كثيرة تتمحور حول علاقة اللفظ بالمعنى والواقع الخارجي بمفهومه الواسع، وارتباط ذلك بسياق الكلام وأحوال المخاطبين، من الصعب الفصل بينها في كثير من الأحيان.

بل يشتد الأمر تعقيدا وضبابية أحيانا عند بعض المدارس اللغوية الحديثة ذات الصلة بعلم الدلالة؛ فالمعنى اللغوي الذي يتشكل في بيئة الكلام –كما يرى الباحث الإنجليزي فيرث firth رائد المدرسة الشكلية

(١) ينظر : البرهان للكلنبوي: ص ٢٠ . والبحث البلاغي عن الأصوليين: ص٤٠

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن الآمدي: ١/ص ١٥، وشرح العضد على (مختصر المنتهى لابن الحاجب) لعضد الدين الإيجي عبد الرحمن بن أحمد(٧٥٦هـ): ج١/ ص١٢١، مكتبة الكليات الازهرية، مصر، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م .

(٣)الاقتراح في أصول النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ):ص٢٩، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

التركيبية، ونظرية السياق (context theory)- "ليس شيئا ذهنيا أو عقليا ، وليس علاقة متبادلة بين اللفظ والصورة الذهنية للشيء، على النحو الوراد عند أولمان ullmann ...وإنما هو مجموعة من الارتباطات والخصائص.. التي تستطيع التعرف عليها في الموقف المعين" [١] . وهذا القول في غاية الغرابة، ينفذ بالإنسان إلى حالة من التيه والحيرة.

وعبد القاهر الجرجاني له نظر لطيف في هذا الشأن، حيث أطلق على الدلالة الوضعية في اللفظ مصطلح "المعنى" وعلى الدلالة العقلية الناتجة عن تراكيب الكلام مصطلح " **معنى المعنى** " " تقول (المعنى) و (معنى المعنى) تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ- وله ارتباط وثيق بالوضع- والذي تصل إليه بغير واسطة. و(بمعنى المعنى) أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[٢] ، فتكون قد حصلت عليه بواسطة.

المطلب الثالث: أنواع الدلالة من حيث رؤية ابن جني حال قيام اللفظ في سياقه الإسنادي.

وهي في نظره على ثلاثة أنواع:

١- لفظية؛ كدلالة (قام) بلفظه على أحد معنييه، على مصدره، على الحدث.

٢- صناعية؛ كدلالة (قام) أيضا بصيغته على المعنى الثاني؛ وهو الزمن الماضي. وكل (حدث أو فعل) وقع له دلالتان: دلالة على الحدث ودلالة على الزمن. والحدث لابد له من محدث. ومن هنا جاءت الدلالة الثالثة اللازمة.

(١) دراسات في علم اللغة القسم الثاني: ١٧٥، وعلم الدلالة للبهنساوي: ص٣٠

(٢) دلائل الإعجاز: ص ٢٦٣.

٣- معنوية لزومية؛ كدلالة معنى هذا الفعل على ضرورة وجود فاعل له من حيث الصناعة[١] ؛ إما حقيقة كقولك: كتب زيدٌ قصيدة. وإما حكما كقولك: شفا الطبيبُ المريض. ومنه على وجه التنزيل، تأكيدا على تحقق الوقوع قوله تعالى: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (١)) [سورة النحل:١] .

وذكر أنها في الحضور والقوة على الترتيب: اللفظية، ثم الصناعية، ثم المعنوية. "وإنما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها . فلمّا كانت كذلك لحِقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . وأما المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات"[٢] وأردف: " ومن ذلك قولهم للسُلَّم: مِرْقاة، وللدرجة مَرْقاة، فنفس اللفظ يدلّ على الحدث الذي هو الرقيّ، وكسر الميم(وهو أقوى من الفتح) يدلّ على أنها مما ينقل ويعتمل عليه (وبه)؛ كالمِطرقة والمئزر والمِنجل، وفتحة ميم مَرْقاة تدلّ على أنه مستقِرّ في موضعه كالمنارة والمثابة فنفْس (ر ق ي) يفيد معنى الارتقاء و(كسرة الميم وفتحتها تدلاَّن) على ما قدّمناه : من معنى الثبات أو الانتقال"[٣].

وفي ظني أن ترجح قوة حضور إحداها على الأخرى في السياق التركيبي غير خاضع لهذا الترتيب (الحدث ثم الزمن ثم الفاعل) الذي ذهب إليه ابن جني؛ لكون الأمر يخضع للقرائن والمقاصد والظروف التي

(١)ينظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: ٣/ص ٩٨، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر : عالم الكتب – بيروت

(٢) الخصائص: ٣/ص٩٨

(٣) الخصائص: ٣/ص١٠٠-١٠١

تحيط بالكلام والمتكلم والمخاطب، لا بحال اللفظ نفسه منفصلا عن سياقه، والإدراك يحصل بمجموع هذه الأمور؛ لأن الزمن مرتبط بالحدث والحركة وجودا وعدما، والحدث لابد له من محدث في حينه إن كان واقعا حقيقة، فكيف يكون الفصل بينها؟! إلا إذا أراد بذلك أول حضور المعنى في الذهن للفظ بدلالاته الثلاث.

المطلب الرابع: أنواع الدلالة من حيث مصادرها عند اللغويين والنحويين:

على أربعة أنواع:

صوتية (ويندرج تحتها ما يسمى بحكاية الصوت للمعنى، أو دلالة أصوات اللفظة على معناها، أو انسجام أصوات اللفظة مع معناها الذي وضع لها، ولابن جني في الخصائص بحث طويل في هذ الشأن، فأخذوا -على حد رأيه- مسموع الألفاظ على محسوس الأحداث[١])، **وصرفية** (دلالة بنية كلمة على المعنى)، **نحوية تركيبية وظيفية، ومعجمية (اجتماعية)**، على حد تعبير د. إبراهيم أنيس[٢].

والمهم من بين هذه الأربع (المعجمية)، ويقصد بها – فيما يبدو- المعجم الذهني للدلالات الكامنة في الألفاظ المختزنة في أذهان أبناء مجتمع ما، نتيجة التواضع والاستعمال، وليس ما في معجمات اللغة، وإن كان لا تعارض. **وهي** نفسها في سياقها المقصودة عند النقاد الأدباء والبلاغيين. **ولها ثلاثة أنواع رئيسة:**

الأولى: الدلالة الاجتماعية، وتسمى الأساسية المركزية، وأيضا تسمى بـ(المعنى الأساسي أو المركزي أو التصوري الإدراكي أو الاجتماعي)**:** وهي دلالة لغوية تستقل بها الكلمة عما سواها، في حدود

(١) ينظر الخصائص: ٢/ص١٥٧،١٥٨.

(٢) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس: ص ٤٤، مكتبة الأنجلو المصرية ط٤ ١٩٨٠، وعلم الدلالة د. محمد سعد محمد، ، مكتبة زهراء الشرق ط٢/٢٠٠٧ ص١٠

العرف العام بما يكون متبادراً إلى الذهن منها عند الإطلاق، على نحو ما تعارف عليه المجتمع في بيئته الكلامية " التخاطبية أو التفاهمية" والألسنية ، فهي نتاج فهم مشترك عند الأفراد.

وتعلقها في المقام الأول بالحقيقة اللغوية (وضعية، عرفية، شرعية..)؛ فعند دلالتها على معنى ما " تستدعي صاحب وضع قطعا، فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة إليه، فقلت لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة، وقلت شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع، ومتى لم يتعين قلت عرفية"[١].

ومرجعها المعجم اللغوي والاستعمال المجتمعي وأهل اللسان الخلّص.

وتشتمل بالنظر إلى ما تحمله من معنى على ثلاثة عناصر:

–ما تشير إليه في الخارج باعتبار عرف الناس عامة، رغم الفروق الفردية.

–ما تتضمنه الكلمة من دلالة خاصة في ذهن الفرد باعتبار معين؛ كمعتقد ديني أو عرفي أو.. .مثل الفرق بين استعمال كلمتي (مات، توفي).

–والثالث يتمثل في درجة التطابق بين النوعين السابقين.

الثانية: الدلالة الإضافية الثانوية أو الهامشية:

ولست أحبذ مثل هذه التسمية. وتسمى أيضا بـ(المعنى الإضافي) عند من لا يفرقون بين المصطلحين، ويدخل تحتها: التضمنية أو العرضية، الصوتية، البلاغية، الأسلوبية.

ويقصدون بها: ما كانت بصحبة اللفظ عند إطلاقه في حال إفراده؛

(١) مفتاح العلوم للسكاكي: ص ٣٥٩

كما في معنى القوة والشجاعة المصاحب للفظ الأسد، والمكر المصاحب للفظ "الثعلب"، أو "الذئب"، أو الخبث والأذى المصاحب للفظ الثعبان. أو في نصه التركيبي النظمي، فيكتسب دلالة خاصة زائدة على معناه الأصلي؛ هي مُحصلة علاقات الكلمة بالكلمات الأخرى، غير منفصلة عن معاني النحو، والبنية الصرفية والصوتية، يتلقاها ويستظهرها كل سامع أو ناظر بحسب تجاربه، وقدرته على توظيف قرائن السياق بمفهومه الواسع، تختلف رصداً باختلاف الثقافة والعصر والخبرة والذوق، تجري مجرى الفهم الخاص عند كل مفسر أو قارئ للنص؛ ولذا فهي ذات صبغة تعددية، غير قابلة للثبات، والمعنى فيها مفتوح.. **وتعلقها في المقام الأول بالنشاط البلاغي والحراك الذهني التذوقي**؛ تعلقها بالمعاني الثانية (معنى المعنى) المتصلة بدلالات التراكيب والصور البيانية، إلا أنها تتلاقى وتتوافق أحيانا مع المركزية في أداء مهمة الكلام بحسب مقتضى الحال ولوازم المقام.

والسياق بسباقه ولحاقه وما صاحبه من عوامل في الخارج في هذا الشأن يعد من أهم ما يعتمد عليه في ضبط المعنى، وتحديد مقصود اللفظ.

الثالثة: الدلالة النفسية الإيحائية (المعنى النفسي): وهي الدلالة التي يوحي بها اللفظ بمجموعه في سياقه التركيبي التصويري، فيرسم أو يعكس بصوته وصورته وصيغته وتركيبه الحالة النفسية للمتكلم متشائما أو متفائلا،...إلخ؛ فيلقي بظلاله وأصدائه ومؤثراته في نفس المتلقي بمعونة العاطفة الصادقة، فيجعله ينفعل معه ويندمج ويشاركه انفعالاته النفسية والوجدانية التي حمَّلَها واختزنها في هذا اللفظ، فهو لفظ حي ذو

طاقة ورح في سياقه، غير جامد ولا ميت[١]. هذا من جانب، ومن جانب آخر، نلحظ أن الحالة النفسية للقارئ المتلقي هي أيضا لها وظيفة في تحديد القدر الذي تنفعل به نفسه من هذا الذي أدركه من روح اللفظ، وفي طريقة تفسير النص، واستنطاق دلالاته، فيحمّل النص ربما ما لا يحتمل، ويصبغه بألوان نفسه، وغمغمة انفعالاته، لا بانفعالات قائله[٢]. ولها في الحالين اتصال وثيق بالمركزية وبالهامشية، ولا يمكن فصلها عنهما.

المطلب الخامس: أقسام الدلالة من حيث النظر إلى حال المتكلم والمخاطب

أي من حيث ما يقصده المتكلم، وما يفهمه السامع: وهي على قسمين: حقيقية وإضافية:

فالحقيقية: تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف، وهي ذاتها المركزية الأساسية التي أشير إليها آنفا.

والإضافية: تابعة لفهم السامع والمتلقي وإدراكه، وجودة فكره وقريحته وثقافته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وكيف تكون قراءته وتفسيره للنص؟ وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين والقراء في ذلك [٣]. وهي ذاتها الإضافية الهامشية، وليس بالضرورة أن تكون متعلقة بالمعاني الثانية وحدها حال تفسير النص.

وعليه قد تكون هذه الدلالة الإضافية التي وقف عليها الناظر في النص، فحَمَل العبارة عليها، مستندا إلى القرائن المصاحبة ذاتية أو خارجية، موافقة للواقع الحقيقي، ومطابقة لقصد المتكلم أو قريبة جدا

(١) ينظر علم الدلالة د. عمر مختار: ص ٣٦- ٤١، ودلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس: ٤٦.

(٢) ينظر كلوردج لمحمد مصطفى بدوي: ص٩٧.

(٣) ينظر إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين لابن قيم الجوزية: ج١/ص٣٥٠- ٣٥١ ، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م .

منه، وقد تكون غير حقيقية (محتملة)، غير موافقة لقصد المتكلم، بشرط أن لا تكون مخلة بمقاصد الكلام ابتداء، ولا متعارضة مع عموم فكرة النص، أو متقاطعة مع الثوابت والمسلمات من الدين والعقل. سواء اتكأ الدارس في تفسيره على الدلالة الحقيقة للألفاظ، أو الدلالات الثانية المجازية في التراكيب.

المطلب السادس: أنواع الدلالة من حيث الاستعمال والوظيفة عند البلاغيين: دلالة واحدة، وهي المسماة **بالدلالة الاستعمالية؛ وهي على نوعين :**

حقيقية: دلالةُ اللفظ على معناه الحقيقي **(الدلالة الوضعية)**[١] دون حاجة إلى قرينة خارجية؛ كدلالة لفظ (الإنسان) على المخلوق الحي الناطق المكلف ذي الإرادة.

وتصويرية: مجازية وكنائية واستتباعية: دلالة اللفظ على معانيه الثانية (معنى المعنى) بعلاقة وقرينة ما، مقامية سياقية، وغير ذلك من العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد الدلالة.

وعليه فأقسام الدّلَالَة من حيث ما تعلق بها من أغراض البيان في عالم البلاغة على ثلاث صور رئيسة[٢]**:**

الصورة الأولى: قولية سياقية، دل عليها السياق(٣) في محل النطق: وهي على **أربعة أنواع:**

١ – **وضعية:** شخصية، أَو نوعية ؛أي مطابقة؛ كدلالة الشمس على النجم المضيء نهارا في الأرض، وجملة: زيد كريم، على ثبوت الكرم لزيد،

(١) عرفها الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: " هي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم، وتركيب أجسامهم، وما ورثوه عن آبائهم .." دلالة الألفاظ: ص ١٠٧

(٢) ينظر الكليات للكفوي: ٤٤١–٤٤٢ نقل بتصرف

(٣) ينظر الحديث عن أهمية السياق ودلالته في كتاب "دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث" د. عبدالفتاح عبد العليم البركاوي دار المنار–القاهرة ط١/١٤١١هـ.

دون زيادة أو نقص.

٢- **عقلية (تضمنية): وهي دلالة اللفظ على بعض معناه الحقيقي أو المجازي**؛ كدلالة الْكُلِّي على جزئه، ودلالة البيت على وجود السقف والأعمدة التي يقوم عليها. وكدلالة استعمال الشمس مرادا بها امرأة حسناء، بمعونة القرينة اللفظية؛ في مثل قولك: **رأيت شمسا تمشط شعرها**. مبالغة في إثبات البياض والنور والأنس بها، وتلك صفات مصاحبة للشمس وملازمة لها باعتبار التضمن واللزوم.

٣- **عَادِية (التزامية) كنائية أو تعريضية:** وهي دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه الوضعي، لازم له عقلا أو طبعا أو عرفا؛ كدلالة طول النجاد على طول القامة، ودلالَة كثرة الرماد على كثرة القرى، وحمرة الخدين على الخجل، وتقليب الكفين على الندم، والحديث عن جمال امرأة وأخلاقها وصلاحها وهي في العدة تعريضا بالرغبة في نكاحها.

٤-**خطابية استتباعية: مطابِقية أو تنزيلية في الكلام الخالي من الصورة البيانية؛ فالمطابقية** كدلالة التَّأْكيد على دفع الشَّك أَو رد الإنكار بحسب حال المخاطب، في مثل قوله تعالى على لسان إخوة يوسف: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (٨٢)) يوسف: ٨٢، فجاؤوا بأربعة مؤكدات، لما ظهرت أمارات الإنكار على والدهم عليه السلام.

والتنزيلية: هي التي خرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر، كما في دلالة الخبر في قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)) الحجر: ٩، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] ؛ إذا قصد به أهل الإيمان والإسلام.

الصورة الثانية: فعلية استعمالية اصطلاحية؛ وهي **على ثلاثة أنواع:**

١- **عقلية:** كدلالة الاستعارة بمفهومها البلاغي على وجود الْمجَاز، والمجاز يكون استعارة وغير استعارة، فالمجاز دلالة. قال ابن الأثير: " المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة"(١) . ويعضده قول عبد القاهر: " وإنما اشترطت هذا كلّه، لأنّ وصف اللّفظة بأنها حقيقة أو مجاز، حكم فيها من حيث إنّ لها دلالة على الجملة"(٢) ، وقوله في موضع آخر: "بعد أن نثبت أن لا مجاز في دلالة اللفظ، وإنما المجاز في أمر خارج عنه"(٣) . فالمجاز دلالة؛ " لأن قولنا: «المجاز»، يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع، وتنقلها عن دلالة إلى دلالة، أو ما قارب ذلك. وعلى الجملة، فإنه لا يعقل من «المجاز» أن تسلب الكلمة دلالتها، ثم لا تعطيها دلالة أخرى، وأن تخليها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه. ووصف اللفظة بالزيادة، يفيد أن لا يراد بها معنى، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قطّ" (٤).

و "**البحث في دلالة المجاز هو بحث في معنى المعنى؛** إذ أن مدلولاً أولاً (وهو الدلالة الحقيقية) يقود إلى مدلول ثان (وهو الدلالة المجازية). والأنساق الدلالية التي حددها علماء الدلالة (دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام) يمكن أن نلمسها في المجاز بأنواعه؛ وهو يشمل كل لفظ أو تركيب حوّل عن معناه الأصلي، وبقيت تربطه معه

(١) المثل السائر: ١/ ص ٣٥٨.
(٢) أسرار البلاغة: ص ٢٤٨ .
(٣) أسرار البلاغة: ص ٢٩١.
(٤) أسرار البلاغة: ص ٢٩٣.

علاقات تحدد عن طريق قرائن"[1] .

والتشبيه يدل على وجود الصورة بمفهومها البلاغي أو النقدي الأدبي الواسع. والصورة دلالة؛ لأنها تكون تشبيها وغير تشبيه.

٢- **عَادِية:** كدلالة التركيب الوصفي في قوله تعالى:{وقدور راسيات}سورة ص:١٣، على عظم الْقُدُور وضخامة حجمها، فهي دلالة لازمة.

٣- **خطابية:** كدلالة تغير النّظم في السياق الواحد مصحوبا بنُكْتَة تناسب المقام، يدركها البلغاء وأهل الذوق. كتغير بناء الخبر في مثل قوله تعالى: (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ (١٤) قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ (١٥) قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ (١٦)) يس:١٤-١٦، من الطلبي إلى الإنكاري. ومصطلح (الخبر الإنكاري) الذي استوجبه حال المخاطب دلالة بلاغية.. وهكذا؛ لأنه عند إطلاقه يرشد إلى فحواه ومدلوله، مصحوبا بصورته الذهنية، مربوطا بمثاله، ولأن الخبر يكون إنكاريا ويكون طلبيا ويكون ابتدائيا، وكل واحد له خصوصيته. وهي نفسها الدلالة الخطابية في الصورة الأولى.

الصورة الثالثة: بلاغية سياقية؛ وهي أيضا على ثلاثة أنواع:

١-عقلية، وذي تعلُّقها بالكلام ذاته يراعى فيه حال المخاطب؛ كدلالة الْحَذف على الإيجاز من حيث اللفظ، وفي الوقت نفسه تتسع دائرة المعاني لاتساع دائرة الاحتمالات.

٢-عَادِية وذي أيضا لها تعلق بالكلام نفسه وما يحيط به من ملابسات، وما يقام فيه وينصب من أدلة وعلامات؛ كدلالة الْحَذف أَيْضا على ظُهُور المُرَاد وتعيُّنه؛ إذ لا حذف إلا بدليل على المحذوف.

(١)علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي : ص ٩٦ .

٣-خطابية وذي تعلقها بحال المخاطب ومقصد المتكلم وظروف الكلام وأحوال المقام عامة ومشهد الإفهام؛ كدلالة الْحَذف على التَّعْظِيم وتعين الوصف أو الخبر للمحذوف حقيقة، إذ لا يكون لغيره أبدا؛ كما في قوله تعالى مثلا: (إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ (١٧) عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) التغابن: ١٧-١٨؛ المحذوف المسند إليه؛ والتقدير: الله أو هو عالم الغيب.. أو دلالته على التحقير وصون اللسان عن أن يجري له ذكر عليه، كما في قوله تعالى:{ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ (١٨) } البقرة: ١٨؛ المحذوف المسند إليه(المبتدأ)، والتقدير: هم أو الكفار المعرضون عن الحق ، وقوله تعالى: { كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢١) } المجادلة: ٢١، والمحذوف المفعول أحد متعلقات الفعل، وتقديره: لأغلبن الكفار الظالمين . فمعنى التعظيم والتحقير الذي دل عليه الحذف باللزوم دلالة بلاغية خطابية زائدة، على مجرد الإيجاز، لقيام الدليل في السياق على المحذوف وأمن اللبس. وهذه تندرج تحت ما يسمى بالمعاني الثانية (معنى المعنى).

ملحوظة مهمة: الدلالة الخطابية مستلزمة للدلالتين العادية والعقلية بوجه في الصور الثلاث(القولية والفعلية الاستعمالية والبلاغية)؛ ولذا فهي الركن الأهم من بين الدلالات في ميدان البلاغة، وعليها مدار اعتبار البلغاء، بل هي أوسع الدلالات المعتبرة في سائر العلوم .

المطلب السابع: أنواع الدلالة من حيث طرقها عند الأصوليين خاصة

ولها ارتباط وثيق بالنص الشرعي [١]: وهي في نظرهم **خمس دلالات** (عبارة، وإيماء وتنبيه، وإشارة، وفحوى، واقتضاء):

الأولى: دلالة عبارة النص، وهي دلالة حقيقية مطابقة، لا تحتاج إلى تأول، وضابطها: أن المعنى يتبادر إلى الذهن من صيغة النص ومنطوقه لا مفهومه لأوّل وهلة؛ إذ مقصود الشارع من وضعه على تلك الصيغة–خاصة إذا كان متضمنا حكما قطعيا– أن يكون في غاية الوضوح، خارج عن دائرة الاحتمال، فيختار له من الألفاظ والعبارات والتراكيب ما يدل دلالة واضحة على غرضه [٢] ؛ كما في قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) الأنعام: ١٢١، فالعبارة القرآنية بمنطوقها تدل على تحريم كل ما ذبح ولم يذكر اسم الله عليه، وقوله: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) النساء:٣٦. بينما الأربع الأخرى الباقية تعد من دلالات الالتزام والتضمن.

الثانية: دلالة الإيماء والتنبيه؛ ولها صور؛ كأن يقترن وصف بحكم شرعي على وجه، لو لم يكن ذلك الوصف علة لذلك الحكم، لكان وجوده معيبا غير مستساغ عند العارفين. ومثاله قوله تعالى: (ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ) الأحزاب:٥٣، جاء في عقب قوله: (فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ) الأحزاب:٥٣، فلو لم يكن هذا الوصف أو الخبر أعني قوله تعالى: (ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ) علة لما قبله، لكان الكلام معيبا غير منتظم [٣] .

ومن صورها استعمال (إنّ) المشددة المكسورة دالة على التعليل،

(١) ينظر تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: ٩٧٢هـ): ٣/ ٢٦٥. دار الفكر – بيروت، أصول الفقه لابن مفلح: ١٠٥٦/٣العبيكان ط١٤٢٠/١

(٢) ينظر التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة: ١/ص ١٨٦–١٨٧.

(٣) ينظر أضواء البيان: ٢٤٢/٦–٢٤٣.

كما تقرر في الأصول ومسلك النص الظاهر؛ كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ (١)) الحج:١؛ أي: اتقوا الله ؛ لأن أمامكم أهوالا عظيمة، لا نجاة منها إلا بتقواه جل وعلا، فتقوى الله علة النجاة من تلك الأهوال لا شيء سواها [١]. ومنه قوله تعالى: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ (٥١) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (٥٢)) الدخان: ٥١-٥٢؛ إذ "لا يخفى على من عنده علم بأصول الفقه أن هذه الآية الكريمة فيها الدلالة المعروفة عند أهل الأصول **بدلالة الإيماء والتنبيه** على أن سبب نيل هذه الجنات والعيون هو تقوى الله- أخذ من الوصف الذي تلبس به المكلف مؤكدا بـ(إن) المفيدة للعلة- والسبب الشرعي هو العلة الشرعية على الأصح. وكون التقوى سبب دخول الجنات الذي دلت عليه هذه الآية الكريمة، جاء موضحا في آيات أخر من كتاب الله كقوله تعالى: (تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّاً (٦٣)) مريم:٦٣"[٢] **وقد يؤخذ أيضا بدلالة الإيماء، وهي دلالة لزومية لا منطوقية،** " الوعد بفتوحات شاملة، لمناطق شاسعة من قوله تعالى: (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (٢٧)) الحج: ٢٧؛ لأن الإتيان من كل فج عميق، يدل على الإتيان إلى الحج من بعيد، والإتيان إلى الحج يدل على الإسلام، وبالتالي يدل على مجيء المسلمين من بعيد، وهو محل الاستدلال والله تعالى أعلم"[٣].

ولذلك ذهب الآمدي[٤] إلى أن هذه الدلالة يمكن حملها **على خمسة أنواع:**

(١) أضواء البيان: ٤/ ٢٦١.
(٢) أضواء البيان: ٧/ ٤٣٩.
(٣) أضواء البيان: ٩/ ١٤٠.
(٤) ينظر الإحكام للآمدي:٣ /٦٥ .

١-ترتيب الحُكم على الوصف بفاءِ التعقيب أو التسبُّب؛ كقوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]؛ حيث نبَّه النَّصُّ إلى أن القطع معلَّل بالسرقة، وأنها سببُه.

٢-ترتيب الحُكم على واقعة حدثت. ومثاله ما ورَد في حديث الرجل الذي جاء إلى رسول الله في رمضان فقال: هلكت، ((قال: ما لك؟، قال: وقعتُ على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل تجد رقبةً تُعتقها؟ قال: لا، قال صلى الله عليه وسلم: فهل تستطيع أن تصومَ شهرين متتابعينِ؟ قال: لا، قال صلى الله عليه وسلم: فهل تجد إطعام ستِّين مسكينًا؟، قال: لا...)) الحديث؛ فإن صدور هذا الحُكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئ إلى أن الجِماعَ في نهار رمضان هو العلَّة في العِتق.

٣-أن يذكُر الشارع مع الحُكم وصفًا لو لم يكن علةً له، لكان الوصف زائدًا من دون فائدة، وقد تقدم مثاله .

٤-أن يفرِّق الشارع بين أمرين في الحُكم بِناءً على صفة تستوجب ذلك، فتكون تلك الصفةُ علةَ التفريق بين الحُكمين: ومثاله ما رُوي أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: ((ليس لقاتل ميراث))[1]؛ حيث فرَّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين القاتل وغير القاتل في الإرث، فمنع الأول منه، ولم يمنعِ الثاني، أي الوارث الذي لم يقع منه قتل لمورثهز وهذا نوع من أنواع مفهوم المخالفة قاعدته الوصف الذي تلبس المكلف، فأومأ هذا إلى أن العلةَ في التفريق بينهما هي القتلُ.

٥-أن يرِدَ عن الشارع كلامٌ لغرَض أو حُكم معيَّن، ويذكر أثناءه كلامًا آخر لا علاقة له بذلك الغَرَض أو الحُكم - في الظاهر - فلو لم يكن

(١) في صحيح ابن ماجه بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه رقمه(٢١٥٣). وفي صحيح الجامع.

علةً لذلك الحُكم أو الغَرَض، لكان مجرَّدًا عن الفائدة، وكلام الشارع لا يخلو عن فائدة.

الثالثة: دلالة إشارة النص؛ أي من مفهومه لا منطوقه، وهي دلالة تأوّلية ظنية لزومية داخلة تحت مصطلح (معنى المعنى) بمفهوم الواسع دون قصره على الدلالات المجازية والكنائية في علم البيان، وهي محل عناية البياني البلاغي على وجه الخصوص. وضابطها: " أن يساق النص لمعنى مقصود: فيلزم ذلك المعنى المقصود أمر آخر غير مقصود باللفظ لزوما لا ينفك"[(١)] ، **ويزيدها الغزالي إيضاحا** بقوله: "ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ، ونعني به ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه، فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة، فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به"[(٢)]؛ كما في قوله تعالى: (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ) الحشر: ٨، فالآية تدل بطريق الإشارة واللزوم لا بالمنطوق وصريح اللفظ على أن الكفار إذا استولوا على أموال المسلمين فإنهم يكونون مالكين لها؛ لأن الله سماهم فقراء(أي من هاجروا وتركوا أموالهم خلفهم لدى الكفار)، مع أن لهم أموالا هناك، لكنها تحت أيدي الكفار، ولا سبيل إليها.

وكما ورد في قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ) البقرة:١٨٧، فإنه "يدل بدلالة الإشارة على صحة صوم من أصبح جنبا؛ لأن الآية الكريمة سيقت لبيان جواز الجماع في ليلة الصيام، وذلك صادق بآخر جزء منها، بحيث لا يبقى بعده من الليل قدر ما يسع الاغتسال، فيلزم من جواز الجماع في آخر جزء من الليل الذي دلت عليه الآية أنه

(١) أضواء البيان: ٤/٤٤٤.

(٢) المستصفى من علم الأصول أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): ١/ص٢٦٣ تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م

لا بد أن يصبح جنبا، ولفظ الآية: لم يقصد به صحة صوم من أصبح جنبا، ولكن المعنى الذي قصد به يلزمه ذلك"[1] . وقس على ذلك.

الرابعة: دلالة فحوى النص أو الخطاب، وهي أيضا من دلالات مفهوم النص لا منطوقه، المسماة بمفهوم الموافقة، وهي داخلة أيضا تحت مصطلح (مستتبعات التراكيب)، أو (معنى المعنى) عند البلاغيين. وهي ذات حضور حي في دراسات البلاغيين. وضابطها: أن يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقا لمدلوله في محل النطق على وجه التلازم، ويكون هو الأولى والأرجح في إثبات مقصود الكلام؛ كالتنبيه بالأدنى على الأعلى أو العكس؛ كما في قوله تعالى: (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ (٨) الزلزلة: ٧-٨، فالتصريح بالمؤاخذة بمثاقيل الذر أصغر جزئ في المادة من حيث خفة الوزن والتفاهة (نملة أو حبة أو ذرة هباء أو أصغر من ذلك) والإثابة عليه منطوقا بها من غير تأول، يدل على أن المؤاخذة والإثابة (بضده) بمثاقيل الجبال الذي سكت عنه ولم يصرح به، هو من باب أوْلى. وتأمل قوله تعالى: (فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً) الإسراء: ٢٤؛ فالنص يفيد بعبارته تحريم قول (أُفٍّ) من الولد لوالديه، لكنه بفحواه في هذا السياق يدل على الإحسان إلى الوالدين وعدم إيذائهما بكل الصور القولية والفعلية والسلوكية، وتحريم الضرب وما كان في حكمه أو أكبر منه الذي سكت عنه في السياق، فنبه بالأدنى على الأعلى، فما حَرُم قليلا وحقيرا كانت حرمته كثيرا وجليلا من باب أولى؛ يشهد لذلك إتباع هذا النهي القولي في أقل صوره، بترك النهر والزجر لهما بمجموع صوره (وَلَا تَنْهَرْهُمَا)، وبالأمر على وجه الوجوب بمخاطبتهما بالقول الكريم عامة

(١) أضواء البيان: ٤/٤٤٤.

(وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)، والأمر بالشيء نهي عن ضده، فدل النهي في الموضعين والأمر في إثرهما من لازمهما على تحريم ما فوق كلمة (أف) من الإهانة أو الضرب أو الإيذاء بكل صوره وأشكاله الحسية والمعنوية للوالدين في جميع الأوقات.

ومن أمثلة **دلالة الفحوى أو الخطاب من فصيح كلام العرب**، قول عبد القاهر معلّقا على قول أبي نواس:

تتـــوخّى الطّيـــرُ غُدْوَتَـــهُ، ثِقـــةً بالشِّـــبْع مِـــن جَـــزَرِه

وقد أخذه عن النابغة في قوله:

إذا ما غَزَا بالجيش حَلّق فوقهم عَصَائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ

فعكس أبو نواس الصورة، وذلك أن في قول النابغة" معنيَيْنِ: أحدُهما: أصْلٌ، وهو: عِلْمُ الطَّير بأنَّ الممدوحَ إذا غزا عَدُوّاً كان الظفَرُ له، وكان هو الغالبَ. والآخرُ فرْعٌ، وهو: طمَعُ الطيرِ في أن تتَّسع عليها المطاعِمُ من لحوم القتلى، وذا لم يصرح به. وقد عَمَد النابغةُ إلى "الأَصْل"، الذي هو علْمُ الطير بِأنَّ الممدوحَ يكونُ هو الغالبَ في كل معركة أو غزوة، فذَكَره صريحاً، وكَشَفَ عن وجهه، واعتمَدَ في ذكر "الفرع" أو الإيماء إليه- الذي هو طمَعُها في لحوم القتلى، وأَنها لذلك تُحَلِّقُ فوقه- على دلالةِ الفَحْوى، وهي من لوازم المنطوق.

وعكَسَ أبو نواس القصَّة، فذكَر "الفرْعَ"الذي هو طمَعُها في لحوم القتلى صريحاً، فقال كما ترى: "ثقة بالشِّبْعِ مِنْ جزره"، وعوَّلَ في "الأَصْل"، الذي هو علمُها بأنَّ الظفرَ يكونُ للمدوح، على الفحوى. ودلالةُ الفحوى على عِلْمِها أنَّ الظفر يكون للمدوح، هي في أَنْ قال: "من جَزَرِه"، وهي لا تثق بأن شبعها يكون في جَزَر الممدوح، حتى تعلمَ أَنَّ الظَّفر يكونُ له. أفيكونُ شيءٌ أظهرَ من هذا في النقلِ عن صورةٍ إلى

صورة؟"[١].

الخامسة: دلالة اقتضاء النص أو الخطاب؛ وذلك بتقدير شيء زائد على المنصوص عليه في السياق يستقيم به المعنى، وتحصل الإفادة، ويتحقق به الحكم الشرعي، فيكون من باب الضرورة، وذا من الوازم العقلية دون شك، "وهي– على رأي الغزالي– التي لا يدل عليها اللفظ، ولا يكون منطوقاً بها، ولكن تكون من ضرورة اللفظ... حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلا به"[٢] كما في قوله تعالى: (وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)، أي فأفطر (فعدة من أيام أخر) قضاء يصومها؛ لابد من هذا التقدير؛ لأنه لو صام المكلف وهو مريض أو مسافر صح صومه بالإجماع، ولا يلزمه القضاء. وكما في قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)، وقوله: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} النساء: ٢٣، لا بد من تقدير محذوف في الأولى وهو أكل الميتة، والوطء ودواعيه في الثانية.

والشافعية والمتكلمون لهم تقسيم آخر للدلالة باعتبار طرقها فيجعلونها في قسمين: (من طريق دلالة المنطوق، ومن طريق دلالة المفهوم) :

القسم الأول: إن كانت دلالة الألفاظ على المعاني مأخوذة من منطوق الكلام نصًّا أو احتمالاً، بتقدير أو بغير تقدير، كانت من طريق **دلالة المنطوق؛ ولذا عرفوها بقولهم: "هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق"**[٣] ؛ كدلالة قوله تعالى: {فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا

(١) دلائل الإعجاز: ص ٥٠٢

(٢) المستصفى من علم الأصول للغزالي: ١/ ص٢٦٣ .

(٣) ينظر شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ) المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـ): ٣/ص١٥٣، المحقق: محمد حسن محمد

رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ} ٢، فلا يمكن أن يحتمل اللفظ غير كمال الأيام العشرة التي نطقت بها الآية ونصت عليها مجتمعة أو متفرقة. وأمثلتها كثيرة جدًّا؛ لأن معظِم أحكام الشرع المأخوذة مباشرة من القرآن والسنة.

ودلالة المنطوق هذه على نوعين: صريحة وغير صريحة:

١-**الصريحة:** هو ما يعلم من اللفظ بمجرد العلم بالوضع اللغوي، أو ما يتبادر معناه إلى الذهن فور سماعه أو بمجرد قراءته أو التلفظ به من غير واسطة؛ أي دلالة النص على تمام المعنى (دلالة عبارة)؛ وهو ما يعرف عند الأحناف بعبارة النص؛ وهو كل حكم استنبط واستفيد من النص مباشرةً، دون حاجة إلى واسطة أو تأوّل أو قرينة خارجية؛ لأن النص سِيق لأجله وأريدَ به قصدًا؛ كقوله تعالى: (وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً (٢٦)) الأسراء:٢٦، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً ..) آل عمران: ١٣٠، والمثال الذي تقدم ذكره.

وعليه فما يعرف بدلالة المنطوق عند غير الحنفية هو عينه (عبارة النص) عند الحنفية، مختلفان في الاسم متَّفِقان في المسمى. وذا يشمل: دلالة اللفظ على المعنى بالمطابقة والتضمن، على اعتبار أن دلالة التضمن داخلة في الوضعية

٢-**غير صريحة،** تحتاج إلى جهد عقلي وتأول؛ تدل على لازم المعنى الموضوع له اللفظ، لا على المعنى الوضعي الحقيقي، سواء كان حقيقة أو مجازا؛ كقوله تعالى: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ...٢٤) الأسراء: ٢٤، فإنه محمول على وجه الكناية، والمراد

حسن إسماعيل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، والوجيز في أصول الفقه الإسلامي الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي:٢/ص١٤٨ الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

به إظهار الرحمة بالوالدين والخضوع والتواضع لهما، وحسن المعاملة؛ إذ من غير الممكن أن يكون للإنسان أجنحة فيؤمر بخفضها لهما. سواء كان من مقصود المتكلم أو من غير مقصوده. فإن كان مقصودا: فإما أن يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته شرعا أو عقلا، وإما لا يتوقف. وتنقسم إلى: مقصودة باللفظ، كـ(الاقتضاء، والإيماء)، وغير مقصودة باللفظ وهي دلالة (الإشارة).

إذًا أنواع دلالة المنطوق في الجملة: مطابقة، تضمن، التزام. ودلالة الالتزام تكون في أربع صور: الإشارة، والاقتضاء، والفحوى، والإيماء والتنبيه[1] . وقد تقدم الإيضاح والتمثيل لها . وليست هي محل اتفاق بين أهل العلم فيما يتعلق بتعلقها، أ بالمنطوق غير الصريح، أم بدلالة المفهوم؟

القسم الثاني: إن كانت الدلالة مستقاة ومستفادة من مفهوم الكلام لا من منطوقه، سواء وافَق حُكمها حُكم المنطوق أو خالَفه، كانت **دلالة المفهوم، وعرفوها: "هو ما دل عليه النص لا في محل النطق"**[2]. أي أن المعنى في هذه الحال مستفاد من اللفظ بطريق اللزوم بمقتضى الشرع أو العقل، أو بالتعريض والتلويح، غير منطوق به صراحة.

واختلف غيرُ الحنفية في حصر أقسام دلالة المفهوم: ؛ فمنهم من أدرَج (الإشارة والاقتضاء والفحوى والإيماء) فيها، ومنهم من جعلها **في قسمين** فقط: **دلالة موافقة، ودلالة مخالفة.** ومفهوم المخالفة لم يتعرَّض له الأحناف، بل لم يكن عندهم من دلالات اللفظ على الحُكم.

(١) ينظر أضواء البيان: ٤٤٣/٤، والمطلق والمقيد لحمد بن حمدي الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١٤٢٣/١هـ، وأصول الفقه لأبي زهرة: ص ١٤٧

(٢) ينظر كشف الأسرار شرح أصول البزدوي المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ): ٢/ص٢٥٣، الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، وينظر الوجيز في أصول الفقه: ١٤٨/٢ .

فإذا علمنا أن **مفهوم الموافقة** هو ما وافق حكم المفهوم من النص المنطوق من اللفظ، فإنه **يأتي على وجهين:**

الأول: إن كان الحكم المستنبط في المسكوت عنه لا في المنطوق أولويا ومقدّما؛ بمعنى أنه يظهر من غير طول تأمل ولا جهد استنباط، بل يسبق إلى الفهم مع المنطوق من غير تراخ، بدلالة سياق الكلام ومقصوده وقرائنه، وباعتباره المقصود بالحكم والباعث على النطق أصالة، ولهذا كان أولى بالحكم من المنطوق، كان هذا ما يعرف بـ**(فحوى الخطاب أو فحوى النص، أو فحوى اللفظ)**؛ وشاهده ما تقدم وهو قوله تعالى (فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً) الأسراء: ٢٤، وقوله تعالى في شأن ميراث الأخوات: (فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ) النساء: ١٧٦، لأن البنت أمس رحما، وأقوى سببا في الميراث من الأخت بلا نزاع. فإذا صرح تعالى بأن للأختين الثلثين، علم أن البنتين كذلك من باب أولى. هذا هو الوجه الأول. فتكون مفهوم الموافقة هي عينها دلالة فحوى النص أو الخطاب إحدى أنواع دلالات الالتزام المعدودة في دلالة المنطوق كما تقدم.

"وأكثر العلماء على أن فحوى الخطاب، أعني: مفهوم الموافقة الذي المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق، من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس، خلافا للشافعي وقوم...فالله تبارك وتعالى لما بين أن للأختين الثلثين أفهم بذلك أن البنتين كذلك من باب أولى... فالمسكوت عنه...أولى بالحكم من المنطوق به"[(١)] .

والوجه الثاني: يتمثل في كون المفهوم الموافق المسكوت عنه في محل النطق مساويا لمفهوم المنطوق في الدلالة الحكمية، وفي القيام

(١) أضواء البيان للشنقيطي: ١/ ٢٢٥.

بغرض المقام ومقصد الكلام، مع القطع بنفي الفارق، وهذا ما يسمى بـ**(لحن القول أو لحن الخطاب)**؛ لأن لحن القول هو ما فهم من القول بضرب من الفطنة والتدبر؛ كما في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً....(١٠)) النساء: ١٠، فيكون إحراق أموال اليتامى أو إغراقها أو إتلافها بأي صورة كانت الذي سكت عنه مساويا للإتلاف بالأكل المنطوق به في الحكم الذي هو التحريم، والوعيد بعذاب النار [١].

ومفهوم المخالفة والمعروف بـ(دليل الخطاب)[٢] : "هو الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه" . وهو حجة عند جمهور الأصوليون. وقد ذكروا له أنواعا تبعا لتعدد القيود الواردة في النص وتنوعها؛ من الوصف أو الشرط أو العدد أو الغاية[٣]...وهي على العموم عشرة نظمها المكناسي في قوله:

صفْ واشترطْ عَلّلْ ولقِّب ثنيا..عُدَّ ظرفين وحصْرٌ إغيا .

ومن أمثلة التقييد بالوصف قوله صلى الله عليه وسلم : ((لا وصية لوارث))[٤] ..

ومن أمثلة الشرط قوله تعالى: (وَإِن كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) الطلاق: ٦،

ومن أمثلة العلة، قوله صلى الله عليه وسلم : ((ما أسكر كثيره

(١) ينظر أضواء البيان: ٤/ ١٧٦.

(٢) ينظر أضواء البيان للشنقيطي: ١/ ١٣٤ .

(٣)ينظر البرهان في علم المنطق: إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (١٢٠٥هـ): ص٢٠،دار السعادة، مصر

(٤) حديث صحيح، روي بطرق مختلفة، رواه انس في صحيح ابن ماجه وصححه الألباني تحت رقم: ٢٢١١، وفي إرواء الغليل(١٦٣٥)، وفي صحيح الجامع (٧٥٧٠) صحيح الترمذي: (٢١٢١)، ...

فقليله حرام))[١] .

ومن أمثلة اللقب قوله صلى الله عليه وسلم: ((الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، يدا بيد، مثلا بمثل، سواء بسواء))[٢] .

ومن أمثلة الاستثناء قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤)) المائدة: ٣٣، ٣٤.

ومن أمثلة العدد، قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ) النور: ٢.

ومن أمثلة ظرف الزمان: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ) البقرة:١٩٧،

ومن أمثلة ظرف المكان: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا) البقرة: ١٥٨،

ومن أمثلة الحصر قوله صلى الله عليه وسلم قبل أن ينسخ هذا الحكم: ((إنما الماء من الماء))[٣]

ومن أمثلة الغاية، (فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)

---

(١) حديث صحيح، من رواية جابر وابن عمر، أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وأحمد (١٤٧٠٣).

(٢) صحيح مسلم من رواية أبي سعيد الخدري تحت رقم (١٥٨٤).

(٣) في صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري من رواية أبي سعيد الخدري تحت رقم ٣٤٣، ت: محمد فؤاد عبدالباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الأولى / ١٣٧٤هـ

البقرة: ٢٣٠

وقد جمع الله تعالى بين دلالتي "المنطوق والمفهوم" في قوله تعالى: (إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلآئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرَّعْبَ فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ (١٢)) الأنفال: ١٢، فنص على الطمأنينة بالتثبيت في قوله: (فثبتوا الذين آمنوا)، ونص على الرعب في قوله: (سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب)، فكانت الطمأنينة تثبيتا للمؤمنين، والرعب زلزلة للكافرين"[(١)].

ونذكّر في هذا المقام أن الباحثين في لسان العرب من المحدثين قد وافقوا المناطقة والأصوليين في تقسيم الدلالة إلى (طبيعية ، ووضعية ، وعقلية)، وقريبا منه، ويلتقي معه ما قرره الفيلسوف الأمريكي بيرس (bierce) ؛ إذ قسم العلامة الدالة إلى: أيقونة (icon)، وشاهد (index)، ورمز (Symbol) ، فالسيمياء عنده تنطلق من التركيب الثلاثي للعلامة :

١- المأثول (representamen) وهو الدال . أي اللفظ أو الوعاء الحامل للمعنى

٢- الموضوع (object) وهو الشيء الخارجي . أي المسمى سواء كان حسا أو معنى.

٣- التعبير (inter pretant) وهو الصورة الذهنية [(٢)]. ويمثل الوضع الذي ارتبط به الدال بالمدلول أو الموضوع في ذهن الإنسان، بحيث إذا حضر هذا حضر ذاك . وهو في حقيقته الدلالة بوجوهها الثلاثة:

(١) أضواء البيان : ٢/ ٢٠.

(٢)ينظر: رسالة الماجستير "البحث الصوتي والدلالي عند الفارابي: ص١٥٠، الطالب: الرفاعي، رجاء عبدالرزاق كاظم مكان النشر والناشر: بغداد:الاداب تاريخ النشر: ١٩٩٢م. وينظر: علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) لعادل فاخوري: ص١٣- ١٤، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م . ومنطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث: ص ٤١ - ٤٤ .

الطبعية والوضعية والعقلية .

والدلالات ذات الاعتبار –على تفاوت فيما بينها في الأهمية– في البحث البلاغي والفني الأدبي والنقدي والأصولي على حد سواء هي اللفظية الوضعية أو المنطوقة(مطابقة، والتزام، تضمن..إلخ)، والعقلية (مفهوم موافقة أو مخالفة...)، والصوتية والنحوية التركيبية والصرفية البنائية في ذات اللفظ والإيحائية من الصوت أو البنية أو الصورة ...

وفي كتاب المهذَّب في علم أصول الفقه المقَارَن: " والخلاصة: أن الدلالة اللفظية الوضعية هي الوسيلة الأساسية في تعامل الناس مع بعضهم بعضا، وهي تؤدي من الأغراض والمقاصد ما لا تؤديه أي دلالة من الدلالات، وبذلك تكون تلك الدلالة أهم أنواع الدلالات، وأعمها نفعا في كسب العلوم" (١)

(١)المهذَّب في علم أصول الفقه الْمُقَارَن لـ د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة: ج١٠٦٢/٣، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

المبحث الثالث: الدال والمدلول بين أصالة المعنى وتقصيده واتساع الدلالة في مسابح النظم:

المطلب الأول: ارتباط المعاني النحوية بالمعاني الدلالية في الدراسات اللسانية:

اللسان(اللغة): أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. وهي في العموم وظيفة اجتماعية، أداة اتصال وتواصل بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وعملية التواصل (بالنطق والكلام) هذه تتخذ عدة خطوات: تحديد الدلالات أولا، التي تعبر عن المعاني(الرسالة) التي يريد المتكلم أن ينقلها إلى المخاطب[١]، ثم يختار الأنماط النحوية بعد تحديد الوحدات الدلالية الملائمة، فينظمها في تركيب صحيح وفق ما يتطلبه النظام النحوي في لغة ما، والوحدات الأساسية المستخدمة في تحويل الدلالات إلى علامات نحوية تسمى الوحدات الصرفية (Morphème)، والوحدة الصرفية :كلمة: (اسم، فعل، ضمير، صفة، ظرف، أداة وحرف)، ولكل واحدة من تلكم وظيفة نحوية خاصة[٢]، أو ربما جزء من كلمة: (الواو والنون، أو الياء والنون الدالة على جمع المذكر السالم، أو الألف والتاء الدالة على جمع المؤنث السالم)، ثم يتم تحويل الوحدات الصرفية هذه إلى رموز ذهنية "فونيمات"، ثم تحويل كل فونيم إلى صوت، ثم يقوم المتكلم بنبر (نطق) الأصوات، عبر جهاز النطق (الحنجرة والفم وما حواه..) بطريقة متتابعة وسريعة، تنتقل إلى محيط الهواء، وهنا تحدث عملية خلخلة للهواء، بمقتضاها تنتقل جزئيات الهواء التي تحمل كل صوت من هذه الأصوات إلى أذن السامع[٣]، والأذن تنقله إلى الجهاز العصبي، فيحولها إلى فونيمات أولا، ثم إلى وحدات صرفية ثانيا، ثم إلى علاقات نحوية ومعان ثالثا، ثم إلى دلالات قصدية رابعا، يحيط بها العقل، في وقت قصير جدا، فيفهم السامع مراد المتكلم، هكذا تتم علمية الكلام في كل

(١)ينظر الخصائص لابن جني:ج١/ص٣٣،ت:محمد علي النجار،ط٣، دار عالم الكتب بيروت/١٩٨٣م.
(٢) جهود العرب في الدراسات الصوتية لكمال محمد بشر:ص٥١، مجلة الثقافة العربية عدد٤/١٩٧٥م
(٣) ينظر شرح مختصر الروضة للطوفي: ١/ص ٥٣٨.

لغة، وفق ما يرى علماء اللغة العام واللسانيات الحديثة[١].

وبناء على ذلك ينظر بعضهم إلى اللسان(اللغة) على أنه يمكن أن يدرس من خلال عدة مستويات وفق ظاهرة التكلم، بكل مراحلها وتعقيداتها تلك ، وفي كل مستوى يوجد جزء من المعنى، يمثل الوظيفة التي سيقوم بها في الكلام، حتى تصل الرسالة إلى المخاطب، والمشهور في تقسيمات المحدثين أربعة:

أ-مستوى الأصوات، وتدرس من جهتين، الأولى: جهة النطق وما يرتبط بذلك من سمات صوتية، ويعبر عن ذلك بمصطلح الفوناتك (Phonetics)، والثانية: ناحية قيم الأصوات ووظائفها، ويعبر عن هذا بمصطلح الفونولوجيا (Phonology)، ومن هنا يوجد في هذا المستوى الدلالة الصوتية كدلالة النبر والتنغيم.

ب-مستوى الصرف أو بناء الكلمة (Morphology)، ويوجد فيه المعنى الصرفي للصيغ والسوابق والأحشاء واللواحق.

ج-مستوى النحو أو بناء الجملة (Syntax)، ويوجد فيه المعنى النحوي.

د-مستوى الدلالة (Semantics). وتجتمع في هذا المستوى وظائف المستويات السابقة ودلالاتها، تصحبها الدلالة المعجمية ودلالة المقام بصوره المختلفة، محصلة ذلك كله هو ما يعرف **بـ(المعنى الدلالي)** غاية ما نريد.

وعلم الدلالة هو منتهى غاية المستويات السابقة جميعا، بل هو قمتها، وفي الوقت نفسه هو أصعبها وأشقها على الدارسين. وهذه المستويات في وسط النظم تعمل متآزرة ولا تعمل بصورة منفصلة؛ لأنها شديدة التداخل وتصب كلها في نظام واحد متناسق متكامل هو النظام اللغوي .

(١) ينظر مقال" الألسنية اللغوية الحديثة وأصولها عند العرب" جامعة تلمسان الجزائر،بتاريخ ٢١ أكتوبر، ٢٠١٤م، منقول بتصرف، من موقع المدرِّس، الرابط: http://www.taalimnet.com/opinion/5134.htm

المطلب الثاني: تصور المعنى ومعنى المعنى في ظل مفهوم الدلالة:

الدلالة أوسع مفهوما من المعنى؛ لأنها تشمل المعنى و(معنى المعنى) [1] (The Meaning of Meaning) وما يدل عليه اللفظ وضعا، وما يدل عليه تركيبا، وما يدل عليه صوتا، وما يدل عليه بنية، وما يدل عليها وظيفة... بينما المعنى هو: تصوُّر يرتبط باللَّفظ في الذِّهن؛ إما ارتباطا طبيعيًّا **بحكاية الصوت للمعنى؛ وهو ما يعرف بالمعنى الطبيعيّ**، وإما ارتباطًا لغويا وضعيا مطابقا أو شرعيا أو عُرفيًّا، وهو ما يعرف بالمعنى الحقيقيّ.

وفي هذا الحيز يمكن أن يكون اللفظ من المشترك اللفظي، يحمل أكثر من دلالة، كلفظ (العين، الخال، النوى، الهلال...)، أو من الأضداد كلفظ (القرء، بعت وشريت، وعسعس...)، أو من الخاص أو من العام، بحسب الوضع والاستعمال، ولكن السياق والمقام والظروف المحيطة بالمنتج اللغوي تعيّن مدلوله؛ لأنه لا يخلو من وظيفة يؤديها في الكلام، يعبر عنها بالمعنى النحوي أو الوظيفي، وهو معنى زائد على معناه العرفي أو المعجمي الوضعي؛ إذ يكتسب اللفظ في التركيب معنى آخر

(١)من اللغويين من يرى أن "**معنى المعنى**" ليس، كما يوحي اسمه، دراسة خالصة للمعنى من الناحية اللغوية، بل إنه يقدم نظرية في المعرفة. وأعظم كتاب أحدث ضجة كبرى حول هذه القضية، كتاب "معنى المعنى" الذي ألفه الثنائي: س. ك. أوجدن وصاحبه أ. ريتشاردز، وظهر سنة ١٩٢٣ينظر النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ج١١٩/٢

وتفسير (أوجدن) للمعنى يقوم على أساس "رياضي" "آلي". والمعنى عندهما يرتد إلى أربعة عناصر هي: القصد، والقيمة، والمدلول عليه، والانفعال أو العاطفة" ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ص٢٣٩، محمود السعران، دار الفكر العربي، طب٢ – القاهرة ١٩٩٧. وقد أستمد بلاكمور الشيء الكثير من رتشاردز (حتى كتب عنه يقول: ليس ينجو ناقد أدبي من تأثيره)، وأردف: أما " معنى المعنى " فإنه صورة لبضع مئات من الكلمات الفقيرة وقد جعلها المؤلف منبعاً للعلم الشفوي. ولب الخصومة بين بلاكمور ورتشاردز يتمثل في قوله: " الشعر هو معنى المعنى " وذلك ما قاله في مقال له بعنوان " اللغة من حيث هي إشارات " نشر بمجلة Accent في صيف ١٩٤٣. ينظر النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ج٢٩/٢–٣٠، لستانلي ادغار هايمن (Stanley Edgar Hyman) (المتوفى: ١٣٩٠هـ)، ترجمة: إحسان عباس، ط١/ الناشر: دار الثقافة – بيروت – لبنان، ١٩٦٠ م

يعبر عنه في نظمه وسياقه، وهو حري أن ينتظم في سلك ما يسمى بـ**(معنى المعنى)**، وهو المعنى العام الذي ينتظم الدلالات الوضعية، وهو الذي يصرف معنى المفردة إلى ما هي أولى به في مقامها من النظم، ويطبعها بطابعه، إما على وجه التَّضمُّن، وإما اللزوم، وإما السببية، وإما المسببية، وإما الخاص يراد به العام أو العكس ..إلخ، وإما على وجه المجاز (استعارة أو مرسل)، وإما على وجه الكناية، وإما التورية.. إلخ، على حد نظر البلاغيين، وإما – بحسب رؤية الأصوليين- بدلالة الإشارة: وهي دلالة الكلام على المعنى غير مقصود أصالة ولا تبعا، ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام من أجله، **والفرق بينها وبين ما قبلها**: أن مدلول العبارة سيق الكلام لأجله، ومدلول الإشارة لم يسق الكلام من أجله، ولكنه لازم للحكم أو بدلالة النصّ؛ وتسمى(بدلالة الدلالة أو معنى المعنى، أو فحوى الخطاب، أو القياس الجلي، أو مفهوم الموافقة): وهي دلالة اللفظ على أن حكم المنطوق – أي المذكور في النص- ثابت لمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم التي تفهم بمجرد فهم اللغة، أي يعرفها كل عارف باللغة دون حاجة إلى اجتهاد ونظر أو بدلالة الاقتضاء: وهي دلالة الكلام على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام أو صحته شرعا على تقديره؛ أي إن صيغة النص لا تدل عليه، وإنما تتوقف صحة الكلام عقلا أو شرعا على تقديره ،اعتمادا على قرائن السياق ودلائل الحال .

المطلب الثالث: المعنى والدلالة بين الثابت والمتحول في النصوص الفصيحة:

المعنى في النص: هو الثابت؛ لأنه قائم في العمل نفسه، والتركيب يجسده، وليس في المفرد، ويمكن الوصول إليه من خلال تحليل النص، وتفكيك مفرداته، وحل عقده ومشكلاته، وكشف خفاياه وأسراره؛ **إذًا المتغير: هو تفسيره والكشف عن مغزاه ومراميه**؛ وتلك علاقة خاصة ما

بين النص والقارئ، تختلف من قارئ إلى آخر، وفق معطيات وأدوات ومهارات وثقافة خاصة، وهذه مهمة النقد والناقد والمتذوق والدارس، وهذه الحال (مرحلة التفسير) **هي التي تصطبغ بصفة التعددية والتبادلية في غير حصر**؛ لاختلاف طبيعة القراءة والقارئ والمقصد.

والكلمة الفاعلة ذات الثراء الدلالي والإيحاء والظلال في سياقها النظمي – في النص هي الأخرى– تكتنز في رحمها قوتين: قوة قصدية إرادية (ثبوتية)، وقوة أخرى فهمية إدراكية (تغيُّرية).

فدلالة الكلمة مع القوة الأولى (القصدية) ثابتة، لا تحول ولا تزول، ولا تزيد ولا تنقص؛ وهي دلالة حقيقية(تابعة لقصد المتكلم وإرادته)، وهي – التي يسميها **د. إبراهيم أنيس**– الدلالة المركزية (المراد بالمركزية ذلك القدر المشترك من الدلالة، الذي يعرفه أفراد المجتمع للكلمة)...واضحة في أذهان الكل.. وربما تكون مبهمة عند بعضهم[١] .

ودلالتها أو قل معناها مع القوة الأخرى (الإدراكية) حائلة متغيرة متجددة، ذات ألوان وأشكال وشخوص، لا يعرف لها قرار، تتفاوت وتتباين زيادة ونقصا، صوابا وخطأ، ثراء وفقرا، إشراقا وتعتيما... **إنها دلالة إضافية** تابعة لفهم السامع.. وجودة فكره.. وصفاء ذهنه....وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين وثقافاتهم في ذلك [٢]، ويمكن أن ندخلها تحت ما يسمى (بالدلالة الهامشية، أو المعنى الثاني،

(١) ينظر دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٦م ص ١٠٦ وما بعدها.

(٢) دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة، محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة ط١/١٤٠٧هـ ص ٢٢. وينظر إعلام الموقعين لابن القيم، ج١/٣٥٠-٣٥١ دار الجيل ١٩٧٣م

معنى المعنى)، ونعني "بها تلك الظلال من المعاني التي تختلف من فرد إلى آخر، تبعا لتجارب الأفراد وخبراتهم.."[١].

وانظر إلى قول الناقد الحصيف **الدكتور محمد أبو موسى:** " والكلمة المفردة التي تراها في المعجم صامتة خرساء هي في الحقيقة منطوية على ذخائر من الأفكار والخواطر والصور، لا حدود لها، وكل ذلك وأضعافه مذخور فيها، والبراعة إنما هي في استخراجه، وانطاقه وإشاعته بواسطة العلاقات التي نسميها أحيانا سبكا..وهذا معناه أن المتكلم لا ينطق بالكلمات فحسب، وإنما يُنْطقها.."[٢]

المطلب الرابع: التعدد الدلالي: مرجعيته ومراكز إشعاعه في النظم.

اللفظ هو وعاء المعنى، سواء كان مفردا أو مركبا، ولا يمكن أن يدرس منفصلا عن معناه ولا عن سياقه النظمي، **والمعاني مستورة غير ظاهرة؛** سواء أكانت في صورتها المجردة في الذهن مختبئة في الصدور، أم قائمة في الألفاظ والتراكيب. يقول الجاحظ على لسان بعضهم عن المعاني المجردة في الذهن: "المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمتخلِّجة في نفوسهم ...مستورة خفية...وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه.... وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم وتجلّيها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهراً والغائب شاهداً، والبعيد قريباً " [٣]

(١) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٦م ص ١٠٦

(٢) المدخل إلى كتابي عبد القاهر للدكتور محمد محمد أبو موسى: ص ٥٨.

(٣)البيان والتبين الجاحظ:: ج١/ص٧٥تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة. ط٧- ١٩٨٨م.

والمعاني غير متناهية بخلاف الألفاظ، قال الجاحظ: " حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني (أي الألفاظ) مقصورة معدودة ومحصلة محدودة " [١] .

وبناء على ذلك نجد أن الألفاظ – وهي تتسم بهذه المحدودية النسبية – تظل تنتج كمًّا هائلاً لا نهاية له من المعاني، عند تركيبها وصوغها في صورة عبارات وتراكيب وجمل تختلف باختلاف السياق والمقام، وأغراض المتكلمين، بالإضافة إلى الأثر الذي تتركه في نفوس المتلقين. والدلالات (المعاني المتولّدة) عند التدقيق لا تقبل الحصر منها إلا الكلية العامة، بينما المعاني الجزئية في التركيب نراها متنامية متولدة غير قابلة للحصر، يقول حازم: "تتضاعف صور العبارات بما يوقع في معانيها من تحديدات ترجع إلى ما تكون عليه في نفوسها، من كونها عامة أو خاصة، كلية أو جزئية. وتتضاعف أيضا بحسب الأحكام الواقعة في المعاني بعد تحديداتها من نفي وإثبات ...ومن جهة كيفيات المخاطبات في المعاني.. تأدية أو اقتضاء ونحو ذلك...مما تتكاثر به صور المعاني إلى وقوع المعاني على هيآت وصور يعز حصرها، ولا يتأتى استقصاؤها لكثرتها.."[٢] .

إن تعدد المعنى أو الدلالة الذي تحمله الكلمة أو الجملة في ثنايا النظم العالي والتراكيب الكريمة يمكن أن نرجعه إلى **ثلاثة أمور:**

(١): البيان والتبيين الجاحظ: ج١/ ص٧٦.

(٢) منهاج البلغاء لحازم : ص ٣٥ .

الأول: المعاني المعجمية أو اللغوية الوضعية، ودلالات مادة الكلمة في غالب تصريفاتها، وما تتصف به من ترادف، أو اشتراك، أو تضاد، أو معنى عرفي اجتماعي أو شرعي...إلخ، وهذا ما يسمى بـ(المنظور المعجمي). وهي دون شك تتأثر كذلك حال تصورها ذهنا بموجب معطيات السياق بالوضع الاجتماعي والبيئي والمشهد الثقافي والعلمي للفاحص للنص.

الثاني: المعاني النحويّة المتعددة، المترتبة والمنبثقة من التراكيب، ووجوه الإعراب المحتملة؛ والمعنى النحوي بصفة عامة **يشتمل على ثلاثة مكونات مهمة:**

١-المعنى الذي تدل عليه الصيغة أو البنية أو الهيئة في أصل الوضع، بما في ذلك مساهمة جرس الكلمة في بعض السياقات في القيام بوظيفة نقل المعنى إلى المخاطب، فللحرف "في العربية إيحاء خاص، وهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى، فإنه يدل دلالة اتجاه وإيحاء، ويثير في النفس جوا يهيء لقبول المعنى ويوجه إليه" [(١)] .

ولنأخذ مثالا على أثر بنية اللفظ وما فيها من لوازم المعنى وأثر ذلك على تقرير مقصود المتكلم في أفصح كلام بشر، في مثل قول رَسُول اَللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي اَلْبَحْرِ حين سئل عن الوضوء منه، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بإسناد صحيح: ((هُوَ اَلطُّهُورُ مَاؤُهُ، اَلْحِلُّ مَيْتَتُهُ)). قال ابن دقيق العيد: " "استُدلَّ به على أن الطَّهور (بفتح الطاء): هو ما يُتطهَّرُ به. ووجهُ الاستدلال: أن الطاهريَّةَ أعمُّ من الطُّهورية، فكلُّ

(١)ينظر فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك: ص٢٦١، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٦٤ .

طَهور طاهر، ولا ينعكس، والحكمُ على الشيء بالوصف الأعم، لا يستلزم الحكمَ [عليه] بالوصف الأخصِّ...وحكى القاضي أبو الطيّبِ طاهرُ بن عبد الله الطبريُّ الشافعي – رحمه الله – عن أبي بكر الأصم، وأبي بكر بن داود، وبعض متأخري أصحاب أبي حنيفة رحمه الله، وطائفة من أهل اللغة: أن معنى طهور وطاهر سواء، وهو غير متعد، وقد ذكروا في حجة هذا المذهب: أنَّ ما كان فاعلُهُ(اسم فاعل مثل: طاهر) لازمًا، ففَعولُهُ مثلُه، كنائم ونؤوم، وصابر وصبور، وشاكر وشكور، وما كان فاعله متعدياً، ففعولُهُ مثله في التعدي، كقاتل وقتول، وضارب وضروب، وشاتم وشتوم....وأجاب عنه القاضي – رحمه الله تعالى – بأنْ قال: لابدَّ أن يكونَ لفَعول صفة زائدة على فاعله، ألا ترى [أنك] تقول: نائم لمن وجد منه النوم، ونؤوم: لمن كَثُر منه النوم وتكرر، وكذلك صابر لمن صَبَر مرةً، وصبور لمن تكرر منه [الصبر، وعُرِفَ هذا في اللزوم وفي التعدي، تقول: قاتل: لمن وجد منه القتل، وقَتول: لمن تكرر منه] ، وشاتم: لمن وجد منه الشتمُ، وشَتوم: لمن تكرر منه ذلك، ولما كانت المياه الطاهرةُ متكافئةً؛ أي: في الطهارة، لم يكن بدٌّ من أن يُجعَلَ في الطهور مزيةٌ على طاهر، وليست تلك المزيةُ إلا تعدِّيها للتطهير. قال: وأيضًا فلا يقال: نائم ونؤوم إلا لمن وُجد منه النوم، وكذلك قاتل وقتول، وشاتم وشتوم، ولا يُوصَف صَاحبُه بذلك إلا بعدَ وجودِه منه، وأما الماء، فيقال فيه: طهور، قبل أن يوجد منه التطهير، فكان بمنزلة قولنا: سَحور وفَطور؛ أي: يُتسحَّرُ به ويفطَرُ به، فكذلك طَهور؛ أي: يُتَطهَّرُ به ...والحاصلُ: أنَّ القاضي يدعي أن الوصفَ الزائدَ من لوازم الصيغة التي لا ينفكُّ عنها، ويثبت في كل المحالِّ، ويستدل على لزومها للصيغة بالأمثلة المذكورة.

والأقربُ أن يقال: إن الصيغةَ (طَهور): مستعملةٌ في معنى المبالغة، وفي معنى الآلة، ويتعيَّن حملها هاهنا على الآلة بدلائلَ تقام عليه، وهي استعمال لفظة الطَّهور في معنى المطهر، كقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} [الفرقان: ٤٨]، وكقوله عليه السلام: ((جُعِلَتْ ليَ الأرضُ مَسجداً وطَهوراً)) ، ((هوَ الطَّهورُ ماؤُهُ))، و((الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهورُ المُؤْمِنِ))،... وأجاب القاضي أبو الطيب رحمه الله تعالى: بأنه أراد أنه معدّ للطهارة، كما تقول: سَحور وفَطور ؛ لأنه مُعدّ للإفطار والتسحُّر، والدليل على ذلك أنه سماه طَهوراً قبل وجودِ التطهر به. قال: وجوابٌ آخر (الوجه الثاني): [أنَّ] الماء يتكرَّرُ الفعلُ في كل جزء منه، فهو يتكرر في جنسه. وجواب آخر(الوجه الثالث): أنَّ الماءَ المستعمل إذا جُمعَ (وعملية الجمع فيها فعل التكرر) حتى بلغ قلتين، جاز التوضُّؤُ به، ويؤخَذُ تَكرارُ الفعل [فيه] منه ...واستدلَّ المالكية –رحمهم الله تعالى– بلفظة (الطَّهور) على مسألة الماء المستعمل، من حيثُ إن صيغةَ (فَعول) تقتضي التكرارَ؛ كالقَطُوع للسيف، والضَّرُوب للرجل، والشَّكُور للشاكر ، وأشباهِ ذلك، فيقتضي ذلك تكرارَ التطهرِ بهِ، فيدخل فيه الماءُ المستعملُ. وقيل – أيضًا – في الاستدلال بالآية: إنه جعلَ الماء مُطهّراً، ولم يُفرّق بين أن يُستَعملَ، وبين أن لا يستعمل، فوجب أن تُثْبَتَ له هذه الصفةُ ما دام ماء، وهذا يجيء مثلُه في لفظ الحديث، وهذا بعدَ تقرير المسألة السابقة في اقتضاء المبالغة" .

٢–المعنى الإعرابي. والعلامة الإعرابية، هي الأخرى تعد رمزا مهما من رموز المعنى.

٣-المعنى الدلالي السياقي أو الوظيفي: الناتج عن التركيب والأحوال التي يتلبس بها اللفظ في سياقه من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير، وحذف وذكر... وهي معاني النحو التي قصدها عبد القاهر.

والأخيران كلاهما (أعني: الإعرابي والدلالي) لا غنى لأحدهما عن الآخر، في البناء التركيبي نفسه مثبتا أو منفيا، خبرا أو إنشاء، حيث يأتي محتملا لعدة معان، اعتمادا على هذه الدوال المهمة، يقول ابن هشام: " فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ... وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب " [١].

وخذ على ذلك مثالا: عند اجتماع المعرفتين (زيد المنطلق، والمنطلق زيد) والابتداء بأحدهما، فثمت فرق بين التركيبين، وإن كان الحكم العام المستفاد منهما في الظاهر واحد، وهو ثبوت الانطلاق لزيد، لكن من خلال الاتكاء على الجانب الدلالي (معاني النحو) مراعين في ذلك مقتضى الحال، حال المخاطب والمتكلم، فإن المعنى في الجملتين مختلف، وهذا ما يسميه البلاغيون بـ (معنى المعنى) أو المعنى الثاني، يقول عبد القاهر: "أما قولنا: (المنطلقُ زيدٌ) والفرق بينه وبين أن تقول: (زيدٌ المنطلقُ)، فالقول في ذلك: أنك وإن كنت تريد في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر "؛ وخلاصة ما أبانه في هذا الشأن " أن قولك: (زيدٌ المنطلقُ) المعنى فيه ثبوت صفة (الانطلاق) لشخص ما دون تعيينه، فيكون الشك في فاعل هذا الفعل،

(١)مغني اللبيب لابن هشام: ٩/١، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (مكتبة صبيح بالقاهرة . د.ت) وانظر البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/ ص١٣ دار الفكر . ١٩٨٠ .

فتعين هذا الفاعل بقولك: (زيد)، فبذلك يعلم السامع أن فعل (الانطلاق) قد ثبت لفاعل (معنى لا رتبة) هو (زيد)، فالفعل في هذه الجملة تمّ وانتهى. أما قولك: (المنطلقُ زيدٌ) فهو على معنى أن فعل الانطلاق يتم ويتكون الآن، ولكن السامع لم يعين من صاحب هذا الانطلاق الذي يتم في هذا الوقت، والابتداء بـ (زيد) هنا يعين صاحب هذا الفعل (الانطلاق)".

ويمكن أن نتلمس أثر الإعراب على دلالة النص، وتغيُّر الحكم الشرعي بناء عليه[١] في مثل قوله تعالى: (وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) [الأنعام: ١٢١]. دلت هذه الآية على النهي عن أكل الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها. ولكنّ وقع خلاف في تحديد معالم هذا الحكم أو النهي: حدوده وكنهه وشروطه، على رأيين، ولكل دليله[٢] ، بناء على اختلافهم في التوجيه الإعرابي للجملة [٣]

الثالث: المعاني المجازية والكنائية، المعتمدة على دلالات التضمن أو الالتزام أو الاقتضاء أو المناسبة، وهذا ما يسمى بـ(المستوى التصويري المجازي والكنائي). وهذه تعد كونا واسعا ممتدا لا حدود له من داعيات المعاني والظلال والإيحاءات وهي حاق نظرية (معنى المعنى)...

فمثلا " الدلالة الالتزامية ...غير لفظية (عقلية)..ليست دلالة لفظ على معنى، بل دلالة معنى اللفظ على لازم خارجي، " فعند فهم مدلول اللفظ بين اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم

(١)ينظر "أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية" د.عبد القادر السعدي: ص ١٨٤، ١٨٥. (دار عمار بعمّان . ٢٠٠٠ م)

(٢)ينظر البحر المحيط لأبي حيان: ج ٤/ ٢١٢ ،٢١٣، ٢٤١.

(٣) ينظر مقالة : "المعنى غاية التفسير وثمرة النحو في التعامل مع النص" أ.د عبد السلام حامد ، موقع رابطة أدباء الشام على الشبكة العنكبوتية http://www.odabasham.net/

هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوما"[١]، كقوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) البقرة: ٢٢٣، في دلالته على الكناية عن الوطء، فهي إذن دلالة معنى على معنى، لا دلالة لفظ على لازم معنى[٢] وهذا ما يسميه عبد القاهر **بـ(معنى المعنى)**[٣]، ولذلك فهذه الدلالة مع نظيراتهم دون شك ذات رحابة تستجمع بين تخومها أكثر العلائق البيانية بين الألفاظ والمعاني المرادة والمفهومة والمحتملة.

ووعي الدلالة التضمنية هي الأخرى غالبا تحتاج إلى علم وذكاء بالغين يتيحان للدارس أن ينفذ إلى كثير من دقائق المساقات والقرائن [٤] التي يحتضنها السياق، للكشف عن المعنى ومعنى المعنى الذي هو مقصد البليغ، وذلك لا يستطيعه إلا عليم بمذاهب البيان ومواضعات اللغة. ومن هنا نرى التباين الواضح بين تفسير وآخر، وفقا لاختلاف قدرات المتدبّرين الإدراكية والعلمية والتذوقية.

كل هذه المكونات تساهم في تشكيل المعنى وتحديد هويته وتعدديته وأبعاده وحجم انديا حه في سياقه .

المطلب الخامس: المعاني البلاغية والدلالية ومهمة القارئ المتذوق:

إن مهمة الباحث والدارس أو المتذوق والناقد أو المفسر والأصولي الفقيه هي الكشف عن هذا المعنى أو المعاني أو الدلالات المقصودة أو المحتملة للكلمة أو الجملة في سياقها، تقصيدا للنص –

(١) ينظر: أحكام القرآن الآمدي:، ج١٩/١ ط/ دار الحديث بالأزهر.

(٢) دلالة الألفاظ عند الأصوليين د. محمود توفيق: ص ٢٧

(٣) ينظر دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني: ص ١٨٠ .

(٤) القرائن على رأي الأصوليين على نوعين: قرائن لفظية (متصلة، ومنفصلة)، وقرائن غير لفظية تشبه السياق الثقافي والاجتماعي الذي تحدث عنه فيرث في نظرية السياق، وهو الظروف الملابسة للحدث الكلامي، وتتمثل في: الحس، والعقل، والعرف أو العادة . انظر علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: ص ١٠٠-١٠١

(لأن الغاية النفعية أسبق إلى الحضور ،وهي أولى بالتقديم)- ووصولا والتحاما مع غاية المتكلم أو المؤلف المبدع، بقدر ما تفيض به بنية التراكيب التي هي تصوير وتمثيل لنفس صاحب النص- خلا النص الشرعي المحروس عن النقص- سواء على مستوى الظاهر (البنية السطحية) التي تمثلها الألفاظ والتركيب منطوقة أو مكتوبة، أو على المستوى العميق – وعمقه لا يعني خفاءه أو غموضه- حيث يتشكل المعنى الثاني، أو معنى المعنى، ذي الصفة التعددية الواسعة، مقصود الباحث المتذوق والناقد البليغ في الجملة، بصحبة المعنى الظاهر أو منطلقا منه، أو كامنا خلفه، وفي إثره.

وتمر تلك المهمة الصعبة – خاصة فيما يتعلق بتحليل النص الأدبي الإبداعي- بمرحلتين:

١-مرحلة التفسير الأولي الذي يعتمد أساساً على مقولات النحو وقوانينه ومعطياته.

٢-مرحلة التفسير الجمالي الإثرائي المثير الذي يعتمد على تفسير النص تفسيراً فنياً قائماً على التحليل والتذوق الذاتي، وتمثُّل معاني النص، وإعادة قراءته مرات ومرات، للكشف عن الزوايا والخفايا والعطايا، وسبر أغوار النص؛ لالتقاط الجواهر، وتوسيع دائرة الدلالة فيه (كما في قراءة النقاد لأبيات كثير عزة :ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجةٍ)، بمعونة أدوات الاستدلال والاستنطاق للمعاني المخبوءة في السياق، وفي هذه المرحلة غالبا ما يتخلق وينتصب فيها **ما يسمى بالدلالات الثانية أو بـ(معنى المعنى)** بثرائه واتساعه وعمقه، بسبب اتساع لسان العرب كما قال الخليل وسيبويه والشافعي والفراء وغيرهم.

ولا غنى للباحث في المرحلتين إذا أراد أن يقرب من حقيقة النص وإصابة قصدية المتكلم إلى حد ما أن يستصحب معه المناسبات وقرائن الحال، واستحضار سيرة صاحب النص من كل الجوانب، وتاريخه وكل ما يحيط به (زمانه، ومكانه)، وهذا ما صنعه الأديب العالم الناقد محمود شاكر مع المتنبي وشعره في بحثه القيم، ولا معنى لفصل النص عن صاحبه، إلا في حالات ضيقة، كالجهالة بالمؤلف.

المطلب السادس: الموقف الصحيح من الدلالات غير مقصود المتكلم:

ولا ننفي أن هناك ثمت احتمالات لها اعتبارها، كأن يتوصل المخاطب أو الدارس المتذوق أو الناقد البارع إلى دلالات تحتملها اللغة بكل معطياتها، وتسندها القرائن السياقية، دون أن تكون مقصودة للمتكلم؛ إذ ليس كل ما يحتمله اللفظ من الدلالات مرادًا به فيه- وخاصة في النصوص الشعرية والأدبية ذات القيمة الفنية العالية- تعزز من قوة النص، وتزيد من مخزونه الإنساني والعاطفي والفكري والإمتاعي؛ لأن الكلام الذي تدرسه أيها النحرير "بعضه لقائله، وبعضه لك؛ لأنك أوقدت ناره، وقدحت زناده، وأسرجت أنواره" وذاك من صميم وظيفة الأدب والنقد، وطبيعته الجمالية، خاصة إذا اتسقت تلك الدلالات المحتملة دون تكلف أو إقحام أو اعتساف مع مقاصد التنزيل، والغاية من خلق الإنسان، تدور مع الجمال وتنشر عبقه في أعماق النفس، فالجمال والمتعة مطلب فطري في كل شيء في الذوات والمعاني والأخلاف والفكر والسلوك، و((إن الله جميل يحب الجمال)) [1]. يقول الدكتور محمد أبو موسى عن النص الشعري الجميل ذي الثراء المعنوي والتصويري، الذي تتجلى فيه المعاني

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

الثانية على أتمها " يجب أن تقرأه ...وأن تتحسس فيه حركة العقل، ونسق العقل، وأن ترى به، وفيه، صفحة النفس التي صاغته؛ لأن النسق اللفظي جسم صوت يجب أن تتجازوه بعد إحكامه إلى ما وراءه من نسق فكري، وأن كل شيء في اللغة وراءه شيء في العقل والنفس، حتى النغمة والتوقيعة الصوتية هي جرس نفس، ولحن عقل وفكر، لا يجوز أبدا أن نتعامل مع الكلام شعرا أو بيانا على أنه شقشقة لسان؛ لأن هذا إهدار لحقيقته..تأمل قول أبي الطيب ..وهو كلام شريف :

وذَكيّ رائحَةِ الرّياضِ كَلامُها تَبْغي الثّنَاءَ على الحَيَا فَتَفُوحُ

جُهْدُ المُقِلّ فكَيفَ بابنِ كَريمَةٍ تُوليهِ خَيراً واللّسانُ فَصيحُ" (١)

صورة طريفة، وغنية بالإيحاءات بكل المقاييس، لك أن تبحر معها إلى حيث يكون الجمال والإثارة والإحساس، وما ذاك إلا في الدلالة الثانية أو المعنى الثاني (معنى المعنى)، وعليه فليس كل شاعر أو أديب مبدع بالضرورة أن يكون أوعى من غيره من نافذي البصر والبصيرة أهل الذوق، بخصائص شعره، ومكامن الإبداع فيه، أو لا ترى المتنبي –وهو من هو إبداعا وفنا –كان يحيل سائليه عن شعره إلى (ابن جني)؟! فهو يراه أعلم بشعره منه، وكم ناقد استطاع أن يبصر في الشعر دقائق ورقائق وشقائق لم يستطع الشاعر نفسه أن يلمحها أو يكتشفها في شعره.(٢)

وعليه فينبغي أن نفرق بين المعنى الذي نقف عليه ونقطفه من رياض النصوص التي من وضع البشر، ولو لم يقصده المتكلم؛ إذ مساحة القول فيها أوسع وأجرأ؛ لأن اللغة في النص الأدبي مجموعة علاقات؛

(١) مدخل إلى كتابي عبد القاهر: ص ٦٢، أ.د محمد محمد أبو موسى مكتبة وهبة ط١/١٤١٨هـ

(٢) ينظر دلالة الألفاظ عند الأصوليين ص ٢٧

والمبدع لا يستعمل اللغة تركيبا قاعديا نحويا جافا جافيا فارغا من العاطفة والصورة والإثارة، بل هو إبداع صرف، ينقل فكرته ويشخص نفسه ويجسد مشاعره ورسالته بالصياغة والتصوير والإيحاء، إنها لغة (معنى المعنى) أو الدلالات الثانية، حيث تتكفل الصياغة العلمية بالحفاظ على صحة المعنى والموافقة للسان الفصيح، والصياغة الجمالية الفنية المعبرة بإنتاج (معنى المعنى) أو الدلالة الإضافية ذات الصبغة التعددية في ميدانها الفسيح، وهدف الأخيرة (جمالي يتعلق بإثارة المتلقي وإشباعه وإغرائه وإقناعه)، فرق بينه وبين المعنى الذي يوفق إليه المتدبر حال دراسته النص الشرعي في الوحيين؛ حيث يستوجب التأني والاحتياط والتحفظ؛ **إذ ليس كل ما يجوز أن يقال به في نصوص البشر، يصح أن يقال به في كلام الله المعجز**، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبين كلام سيد الفصحاء عليه الصلاة والسلام، لارتباطهما بأحكام وتشريعات وتكاليف، واختلاف الغاية والهدف من التفسير في الحالين.

الخاتمة

-في جعبة مصطلح (الدلالة) محددات أو مقومات ثلاثة: مُرشِد (دال)، وشيءٌ مرشَد إليه (مدلول)، ووسيلة إرشاد (العقل والسياق ونحوهما)، وحين يتحقق الإرشاد إلى المقصود (مقصود المتكلم) تحصل الدلالة. وهي تعني في اللغة على صفة الإجمال: الإعلامَ والإرشاد والإشارة والرمز. وليس المقصود من الدلالة هو الدال أو المدلول"، بل "مجموعُ المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ، وهي وسيلةُ الوصول إلى المعنى، فبها يُومَأ إلى مفهوم اللفظِ؛ لذا تُعَد الدلالة أوسعَ مِن المعنى وأشمل.

-الدلالة في الاصطلاح: هِي كَون الشَّيْء (محسوسا أو معقولا) بحيث يلزم من العلم به أو من فهمه العلم بشيء آخر، أو فهم أمر من أمر، أو " الشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول" ، فتشمل بذلك جميع أنواع الدلالات: اللفظية وغير اللفظية، والحقيقية والمجازية والسياقية. فمعنى الإرشاد كامن في طيات هذا التعريف؛ وَمَا يُفهم ويرشد: قد يكون من بَاب النُّطْق، وَقد يكون من بَاب غير النُّطْق. والمهم في هذا المقام ما كان منطوقا أو مكتوبا، وما صاحبه من قرائن المقام والسياق.

-بعد تتبع ما قيل في شأن المعنى والدلالة والعلاقة بينهما، ظهر أن بينهما عموما وخصوصا- وإن كانا يتقارضا ويتناوبان ويترادفان إذا افترقا، ويختلفان ويفترقان إذا اجتمعا؛ كلفظي الإسلام والإيمان- فالدلالة أعم، من حيث إنها تشمل اللفظ والمعنى، الدال والمدلول، والمفهوم منهما،.... فالدلالة اسم، والفهم والمفهوم من اللفظ مفردا أو مركبا هو: مسمى الدلالة. وبالوقوف على جملة ما كتبه العلماء حول علاقة الدلالة بالمعنى، تبين أنهم على ثلاثة آراء:

١- فريق يرى أنهما مترادفان. كما يظهر من جملة كلام د. أحمد مختار عمر في كتابه علم الدلالة. ٢- وفريق يرى أن المعنى أعم من الدلالة؛ لأن الدلالة في نظره مقصورة على اللفظة المفردة بمدلولها الوضعي، بينما المعنى يتسع ليشمل أكثر من ذلك. ٣- وثالث: يرى أن الدلالة بمفهومها العام في استعمال اللسان أعم من المعنى( )، فالمعنى بدرجاته المختلفة وأنواعه المتعددة وتعلقاته المتباينة يعد نتاجا من نتائجها ومتسببا عنها، أو ابنا لها ومتولدا عنها، كيفما كان تعلّقها ومتَعلقها؛ لأنها تجمع بين الدال والمدلول والمفهوم. وهو الأظهر،

-الدلالة هي جوهر الظاهرة اللغوية، وبدونها لا يتأتى للألفاظ والتراكيب وظيفة وفاعلية في الخطاب، وهي تشمل لوازم المعنى، ومعنى المعنى، وأبعد من ذلك فيقع في دائرتها أثناء القراءة الناضجة للنص الراقي: المعنى النحوي والوظيفي والمعنى المعجمي والاجتماعي والإسنادي، والمعنى المجازي، والمعنى الفني الجمالي، والمعنى التخاطبي المنطوق بصوره المختلفة بحسب أغراض الكلام وحال المخاطب... وهي أيضا فضاء دلاليّ يتشكّل من الصوت وصَدى الصوت، والإيقاع وظِلّ الإيقاع، والمعنى ومعنى المعنى؛ فيحمل كلّ مقوّمات التبليغ في أسمى المستويات

-اهتدى بعض علماء اللّغة العرب إلى إطلاق مصطلح (علم المعنى) على ما يعرف ب(مصطلح السيمانتيك)، وآخرون رأوا إطلاق مصطلح (علم الدلالة)، والرأي الثاني -في ظني- أقرب وأولى؛ لأنه يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة: الدلالة: الدال- المدلول- المدلولات- الدلالات- الدلالي؛ ولأنه لفظ عام يرتبط بالرموز اللّغوية وغير اللّغوية، أما مصطلح (المعنى)، فلا يعني إلا اللّفظ اللّغوي بحيث لا يمكن

إطلاقة على الرمز غير اللّغوي، فضلاً عن أنّ (علم المعنى أو المعاني) يعد أحد علوم الدّرس البلاغي، فدرءاً للبس، واستغناء بالأوفى دلالة وشمولا واستعمالا، كان مصطلح "علم الدلالة" عند علماء اللغة المحدثين هو المختار والمرادف لمصطلح "السيمانتيك"، ويعني عندهم (العلم الذي يبحث في قضايا المعنى، والشروط الواجب توافرها في الرمز، وتقعيد سنن الخطاب...)، وتجافوا عن مصطلح "المعنى، ومعنى المعنى" ، وحصروه في الدراسة الجمالية للألفاظ والتراكيب اللغوية المكتنزة بالدلالات البلاغية والمعاني الثانية فيما يسمى بـ "علمي المعاني والبيان" في البلاغة العربية، فصارت (الدلالة) في العصور المتأخرة بموجب ذلك ذات استحقاق أن تكون في علم مستقل بذاته يدرس ضمن (علم اللغة العام)، أو علوم (اللسانيات)، بالإضافة إلى أنها لم تخل من جدل كبير من حيث المصطلح والوظيفة والاستعمال والأنواع ... في الأوساط العلمية المختلفة.

-أطلق مصطلح "الدلالة" على أحد العلوم اللسانية الحديثة (السيمانتيك) (semantique) وهو (علم المعنى). وأول من أصّل لعلم الدلالة وفق مصطلح (سيمانتك) اللغوي الفرنسي ميشيل بريال ؛ "قاصداً به علم المعنى. علم يبحث في الدلالة اللغوية، أو ما يمكن تسميته بـ (العلاقات اللغوية)، في الوحدة الدلالية... فموضوعه المعنى اللغوي الذي يبدأ تكونه من المفردة، على مستوى المروفيم والصوت (بل من المعرفة النواة، المرتبطة بالجنين في بطن أمه، وبعد خروجه إلى الدنيا)، وانتهاء بالجملة والتركيب، وعموم السياق، مروراً بالتطورات الدلالية . ويدرس كذلك الأصوات اللغوية، وعلاقات التراكيب المؤثرة، المؤدية إلى الدراسة

التكاملية؛ ولذا فعلم الدلالة يعد قمة الدراسات اللغوية؛ لأن موضوعه الأساس هو المعنى، وهو في اتساع دائم ومتجدد وغير منحصر.

-أثبتت هذه الورقة أنه من الضروري الحفاظ على الموروث اللساني العربي بكل قواعده ودلالاته التي جرى بها اصطلاح التخاطب عند أهله، واحترام العرف الاجتماعي، فلا يصح بحال أن يعاد توزيع مقولاته النحوية وأسسه التي قام عليها، تحت أي مسوغ، أو تغير قوانين اللسان(اللغة) الدلالية؛ لأن في هذا الفعل جناية على كل ما هو مقدس دينيا واجتماعيا وتاريخيا، وتنقطع الصلة بين الجيل المعاصر وميراث أمته الديني والحضاري والفكري .

-لمن أراد أن يجمع بين المتعة والجمال، وبين الحق والعدل وسعادة الإنسان دنيا وأخرى لا يسوغ له أبدا أن يعمل على إفراغ الدال من المدلول، وإقصاء النص عن قائله، وعزل الشكل عن المضمون في النصوص الفصيحة أثناء دراستها، وحال الكشف عن الرموز الطبيعية والفنية الإيحائية في الأدب على وجه الخصوص، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفوس بعيدا عن المضامين والدلالات والمقاصد.

-البلاغة بعلومها الثلاثة تؤثر في تبدلات المعنى الدلالي، وجميع هذه التبدلات يتم فيها انزلاق المعنى وتغيره على وجه يدخله في منظومة (علم الدلالة) بمفهومه الحديث بشقيه القصدي والإيحائي. فمن يدرس موضوعات علم الدلالة، لا يمكنه أن يغفل هذه الألوان البلاغية باعتبارها من العوامل المؤدية لتبدلات المعنى.

-ملخص ما قيل في أنواع الدلالة بالاعتبارات المختلفة في سبعة أقسام:

أولا-أمهات الدلالة عند الأصوليين من حيث النظر في اللفظ (الدال) ذاته إما لفظية، وإما غير لفظية؛ واللفظية على ثلاثة أنواع: ١- وضعية كدلالة لفظ الوادي على المنفرج بين جبلين، ويدخل تحتها المطابقة، والتضمن والالتزام، ٢-طبعية كدلالة العطاس على الزكام . ٣- عقلية كدلالة صوت الديك ليلا على طلوع الفجر. وغير لفظية، كذلك على ثلاثة أنواع: وضعية كدلالة الإشارة أو الخط- طبعية كدلالة حمرة الخد على الخجل- عقلية الدخان على النار. وذا حاصل بالاستقراء، ويمكن عدّه حصراً عقلياً إذا جعلنا تلك الجهات أمهات مدارك الإنسان،

ثانيا: أنواع الدلالة من حيث النظر إلى وجه ارتباط الدال بالمدلول في اللفظية خاصة على ثلاثة أقسام: وضعية: وتشمل الحقيقة والمجاز: (مطابقة، تضمنية، التزامية)، وطبعية: الصراخ على الألم، حمرة الخد على الخجل، وعقلية: كدلالة اللفظ المسموع وراء الجدار على وجود المتكلم.

ثالثا: أنواع الدلالة بالنظر إلى مصادرها أربعة: صوتية، وصرفية، نحوية، معجمية، والمعجمية على ثلاثة أنواع: الأساسية المركزية (تعلقها بالحقيقة اللغوية وضعية وشرعية وعرفية)، الإضافية الثانوية (وتعلقها بالصورة البيانية ومعنى المعنى)، النفسية الإيحائية (ولها تعلق بالصور الذهنية والانفعالات ...).

رابعا: أنواع الدلالة بالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب: حقيقية تابعة لقصد المتكلم: وهي ذاتها المركزية، وإضافية تابعة لفهم المخاطب وهي ذاتها الإضافية الهامشية.

خامسا: أنواعها بالنظر الاستعمال والوظيفة عند البلاغيين: حقيقية، وتصويرية.

وهي بهذين الاعتبارين على ثلاثة أقسام:

١- قولية معجمية سياقية، وأنواعها: **وضعية، عقلية تضمنية، عقلية التزامية، خطابية على وجه المطابقة أو التنزيل.**

٢- فعلية اصطلاحية، وأنواعها ثلاثة: **عقلية:** كدلالة الاستعارة على وجود المجاز، **وعادية:** كدلالة التركيب باللازم والردف على المعنى في باب الكناية والتعريض. **خطابية:** كدلالة التوكيد على وجود الخبر الطلبي أو الإنكاري بمعونة القرينة .

٣- بلاغية سياقية، وأنواعها: **عقلية** : كدلالة الحذف على الإيجاز . **وعادية:** كدلالة الأمارة المنصوبة في السياق على الحذف والمحذوف بوجه، إذ لا حذف بدون دليل . **وخطابية تضمنية:** كدلالة الحذف على التعظيم أو التحقير

الدلالة الخطابية مستلزمة للدلالتين العادية والعقلية بوجه في الصور الثلاث (القولية والفعلية الاستعمالية والبلاغية)؛ ولذا فهي الركن الأهم من بين الدلالات في ميدان البلاغة، وعليها مدار اعتبار البلغاء، بل هي أوسع الدلالات المعتبرة في سائر العلوم .

سادسا: أنواع الدلالة من حيث طرقها عند الأصوليين: وهي في نظرهم خمس دلالات:

١- عبارة النص: حقيقية مطابقة.٢- إيماء وتنبيه: لزومية لا منطوقية، وحملها الآمدي على خمسة أنواع. ٣- إشارة النص : تأخذ من المفهوم لا من المنطوق، ولذا فهي تأولية ظنية لزومية . ٤-فحوى النص:

من دلالات مفهوم النص لا منطوقه (مفهوم الموافقة)،٥-اقتضاء النص: تقدير شيء زائد على النص، لا يتم المعنى بدونه، وذا من اللوازم العقلية.

سابعا: أنواع الدلالة في نظر الشافعية والمتكلمين : ١-دلالة منطوق : ما يدل عليه اللفظ في محل النطق، وهي صريحة (وهي نفسها دلالة عبارة النص عند الأحناف)، وغير صريحة (ويدخل تحتها ما تدل عليه صور البيان من مجاز وكناية). ٢- دلالة المفهوم: ما دل عليه النص أو اللفظ في غير محل النطق . وهي على قسمين: موافقة (والموافقة على نوعين: أن يكون المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق) وهو ما يعرف عند الأحناف بفحوى النص، والثاني: أن يكون المسكوت عنه مساويا لمفهوم المنطوق، وهذا ما يسمى بلحن الخطاب)، القسم الثاني: دلالة المخالفة (المعروف بدليل الخطاب)، وقد ذكروا لها أنواعا تبعا لنوع القيد في النص، وقد أوصلها بعضهم بالاستقراء إلى عشرة .

-أنواع الدلالة المعروفة بـ(عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص) التي تحدث عنها الأصوليون وغيرهم هي التي قد تبلورت في علم الدلالة الحديث على يد علماء أمريكيين وأوروبيين اهتموا بما سمي بالدلالات الإيحائية، فالعالم الأمريكي هياكوا (S.J.Hayakwa) بين نوعين من المعاني: المعنى القصدي (Sens intentionnel)، وهو ما يمثل عبارة النص، والمعنى الاتساعي (Sens extentionnel)، أو كما يسمى في الألسنية الحديثة المعنى الإيمائي وهو ما يمثل إشارة النص واقتضاءه.

-أن الباحثين في لسان العرب من المحدثين قد وافقوا المناطقة والأصوليين في تقسيم الدلالة إلى (طبيعية ، ووضعية ، وعقلية)، وقريبا منه، ويلتقي معه ما قرره الفيلسوف الأمريكي بيرس (bierce)؛ إذ قسم

العلامة الدالة إلى: أيقونة (icon)، وشاهد (index) ، ورمز (Symbol) ، فالسيمياء عنده تنطلق من التركيب الثلاثي للعلامة :

– المأثول (representamen) وهو الدال . أي اللفظ أو الوعاء الحامل للمعنى

– الموضوع (object) وهو الشيء الخارجي . أي المسمى سواء كان حسا أو معنى.

– التعبير (inter pretant) وهو الصورة الذهنية ( ). ويمثل الوضع الذي ارتبط به الدال بالمدلول أو الموضوع في ذهن الإنسان، بحيث إذا حضر هذا حضر ذاك . وهو في حقيقته الدلالة بوجوهها الثلاثة : الطبعية والوضعية والعقلية .

–ينظر بعضهم إلى اللسان(اللغة) على أنه يمكن أن يدرس من خلال عدة مستويات وفق ظاهرة التكلم، بكل مراحلها وتعقيداتها تلك ، وفي كل مستوى يوجد جزء من المعنى، يمثل الوظيفة التي سيقوم بها في الكلام، حتى تصل الرسالة إلى المخاطب، والمشهور في تقسيمات المحدثين أربعة:

أ– مستوى الأصوات، وتدرس من جهتين، الأولى: جهة النطق وما يرتبط بذلك من سمات صوتية، ويعبر عن ذلك بمصطلح الفوناتك (Phonetics)، والثانية: ناحية قيم الأصوات ووظائفها، ويعبر عن هذا بمصطلح الفونولوجيا (Phonology)، ومن هنا يوجد في هذا المستوى الدلالة الصوتية كدلالة النبر والتنغيم.

ب– مستوى الصرف أو بناء الكلمة (Morphology)، ويوجد فيه المعنى الصرفي للصيغ والسوابق والأحشاء واللواحق.

ج–مستوى النحو أو بناء الجملة (Syntax)، ويوجد فيه المعنى النحوي.

د-مستوى الدلالة Semantics)). وتجتمع في هذا المستوى وظائف المستويات السابقة ودلالاتها، تصحبها الدلالة المعجمية ودلالة المقام بصوره المختلفة، محصلة ذلك كله هو ما يعرف بـ(المعنى الدلالي) غاية ما نريد.

وعلم الدلالة هو منتهى غاية المستويات السابقة جميعا، بل هو قمتها، وفي الوقت نفسه هو أصعبها وأشقها على الدارسين. وهذه المستويات في وسط النظم تعمل متآزرة ولا تعمل بصورة منفصلة؛ لأنها شديدة التداخل وتصب كلها في نظام واحد متناسق متكامل هو النظام اللغوي .

-تبين أن الألفاظ في النظم تظل تنتج كمًّا هائلاً لا نهاية له من المعاني، تختلف باختلاف السياق والمقام، وأغراض المتكلمين. والدلالات (المعاني المتولّدة) عند التدقيق لا تقبل الحصر منها إلا الكلية العامة، بينما المعاني الجزئية في التركيب نراها متنامية متولدة غير قابلة للحصر، وتعدد المعنى أو الدلالة الذي تحمله الكلمة أو الجملة في ثنايا النظم يمكن أن نرجعه إلى ثلاثة أمور: **الأول:** المعاني المعجمية أو اللغوية الوضعية، **الثاني:** المعاني النحويّة المتعددة، المترتبة على التراكيب الإسنادية، ووجوه الإعراب المحتملة؛ والمعنى النحوي بصفة عامة يشتمل على ثلاثة مكونات مهمة: ١- المعنى الذي تدل عليه الصيغة أو البنية أو الهيئة في أصل الوضع، بما في ذلك مساهمة جرس الكلمة في بعض السياقات في القيام بوظيفة نقل المعنى إلى المخاطب. ٢- المعنى الإعرابي. والعلامة الإعرابية، هي الأخرى تعد رمزا مهما من رموز المعنى. ٣- المعنى الدلالي السياقي أو الوظيفي: الناتج عن التركيب والأحوال التي يتلبس بها اللفظ في سياقه من تقديم وتأخير

وتعريف وتنكير، وحذف وذكر... وهي معاني النحو التي قصدها عبد القاهر. **الثالث:** المعاني المجازية والكنائية، المعتمدة على دلالات التضمن أو الالتزام أو الاقتضاء أو المناسبة، وهذا ما يسمى بـ(المستوى التصويري المجازي والكنائي). وهذه تعد كونا واسعا ممتدا لا حدود له من داعيات المعاني والظلال والإيحاءات وهي حاق نظرية (معنى المعنى)...

– ظهر أن مهمة الباحث المتذوق أو الناقد أو المفسر أو الأصولي الفقيه هي الكشف عن الدلالات المقصودة أو المحتملة للكلمة أو الجملة في سياقها، تقصيدا للنص – (لأن الغاية النفعية أسبق إلى الحضور ، وهي أولى بالتقديم)– ووصولا والتحاما مع غاية المتكلم أو المؤلف المبدع، بقدر ما تفيض به بنية التراكيب التي هي تصوير وتمثيل لنفس صاحب النص– خلا النص الشرعي المحروس عن النقص– سواء على مستوى الظاهر (البنية السطحية) التي تمثلها الألفاظ والتركيب منطوقة أو مكتوبة، أو على المستوى العميق – وعمقه لا يعني خفاءه أو غموضه– حيث يتشكل المعنى الثاني، أو معنى المعنى، ذي الصفة التعددية الواسعة، مقصود الباحث المتذوق والناقد البليغ في الجملة، بصحبة المعنى الظاهر أو منطلقا منه، أو كامنا خلفه، وفي إثره.

– تبين أن النص الأدبي الإبداعي يمر أثناء دراسته وقراءته بمرحلتين:١– مرحلة التفسير الأولي الذي يعتمد أساساً على مقولات النحو وقوانينه ومعطياته.٢– مرحلة التفسير الجمالي الإثرائي المثير الذي يعتمد على تفسير النص تفسيراً فنياً قائماً على التحليل والتذوق الذاتي، وتمثُّل معاني النص، وإعادة قراءته مرات ومرات، للكشف عن الزوايا والخفايا والعطايا، وسبر أغوار النص؛ لالتقاط الجواهر، وتوسيع دائرة الدلالة فيه

(كما في قراءة النقاد لأبيات كثير عزة :ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجةٍ)، بمعونة أدوات الاستدلال والاستنطاق للمعاني المخبوءة في السياق، وفي هذه المرحلة غالبا ما يتخلق وينتصب فيها ما يسمى بالدلالات الثانية أو بـ(معنى المعنى) بثرائه واتساعه وعمقه، بسبب اتساع لسان العرب كما قال الخليل وسيبويه والشافعي والفراء وغيرهم.

-ثبت أن ثمة فرقا بين الدلالة التي نقف عليها ونقطفها من رياض النصوص التي من وضع البشر، ولو لم يقصده المتكلم؛ إذ مساحة القول فيها أوسع وأجرأ- والمعنى الذي يوفق إليه المتدبر حال دراسته للنص الشرعي في الوحيين؛ حيث يستوجب التأني والاحتياط والتحفظ؛ إذ ليس كل ما يجوز أن يقال به في نصوص البشر، يصح أن يقال به في كلام الله المعجز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبين كلام سيد الفصحاء عليه الصلاة والسلام، لارتباطهما بأحكام وتشريعات وتكاليف، واختلاف الغاية والهدف من التفسير في الحالين.

فهرس المصادر والمراجع

١ أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية د.عبد القادر السعدي، (دار عمار بعمّان . ٢٠٠٠).

٢ أساس البلاغة أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م

٣ أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة

٤ الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، وطبعة أخرى لدار الحديث بالأزهر.

٥ أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٦ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م

٧ إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م، وطبعة دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م .

٨ الإيضاح للتلخيص في علوم البلاغة جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني(ت٧٢٦هـ) / دار إحياء العلوم – بيروت الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨، وطبعة دار الجيل/ط٣.

٩ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني. ت: سمير جابر، دار الفكر – بيروت ط٢ .

١٠ الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (٢٨٨هـ-٣٥٦هـ) تحقيق الناشر دار الكتب العلمية- بيروت/ ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

١١ الاقتراح في أصول النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

١٢ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ-١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، وطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان هان في علوم القرآن للزركشي دار الفكر . ١٩٨٠.

١٣ البرهان في علم المنطق: إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (١٢٠٥هـ): ص٢٠،دار السعادة، مصر

١٤ البيان والتبين عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي،

أبو عثمان، الشهير بالجاحظ(المتوفى:٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة/ ط٧– ١٩٨٨م. وطبعة دار الهلال، بيروت/ ١٤٢٣هـ

١٥ البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م

١٦ تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله، دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان ١٤٠٥ هـ

١٧ التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد – السعودية / الرياض ط١/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

١٨ التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م

١٩ التركيب اللغوي للأدب: د. لطفي عبد البديع، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

٢٠ التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني دار الكتاب العربي– بيروت/ تحقيق: إبراهيم الأبياري/ط١/ ١٤٠٥هـ .

٢١ تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥ هـ): ص٧٠،

تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى/ ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .

٢٢ تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: ٩٧٢هـ) دار الفكر - بيروت،

٢٣ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (المتوفى: ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي

٢٤ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٥ حاشية السيد الشريف الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية، مطبعة اليمنية، مصر، ١٣٠٧

٢٦ الخصائص لابن جني، ت:محمد علي النجار،ط٣، دار عالم الكتب بيروت/١٩٨٣م.

٢٧ "دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث" د. عبدالفتاح عبد العليم البركاوي دار المنار-القاهرة ط١/١٤١١هـ.

٢٨ دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة، محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة ط١/١٤٠٧هـ.

٢٩ دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٦م

٣٠ دراسات في علم اللغة، كمال بشر، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٣١ السبْع المعلّقات (مقاربة سيمائيّة/ أنتروبولوجيّة) لنصوصها د. عبد الملك مرتاض، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م

٣٢ اللسانيات وأسسها المعرفية عبد السلام المسدى.

٣٣ المستصفى من علم الأصول أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية ط١/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٣٤ شرح العضد على (مختصر المنتهى لابن الحاجب) لعضد الدين الإيجي عبد الرحمن بن أحمد(٧٥٦هـ)، مكتبة الكليات الازهرية، مصر، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م .

٣٥ شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ) المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م،

٣٦ صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري من رواية أبي سعيد الخدري تحت رقم ٣٤٣، ت: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الأولى / ١٣٧٤هـ

٣٧ صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني دار النشر : المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة : الثالثة / ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م

٣٨ علم الدلالة د. محمد سعد محمد ، مكتبة زهراء الشرق ط٢/٢٠٠٧م

٣٩ علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل
٤٠ علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة د. حسام البهنساوي، زهراء الشرق، ط١–٢٠٠٩م .
٤١ " علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية" د.فريد عوض حيدر مكتبة الآداب–القاهرة ط١/١٤٢٦هـ،
٤٢ "علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق" فايز الداية دار الفكر–دمشق ط٢/١٩٩٦م،
٤٣ "علم الدلالة في الكتب العربية" أحمد حماد دار القلم– دبي ١٩٨٦م،
٤٤ " علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة" عادل فاخوري دار الطليعة بيروت ط٢/١٩٩٤م.
٤٥ علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) لعادل فاخوري، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م .
٤٦ "علم النص" جوليا كريس طيفا، ترجمة: فريد الزاهي/دار توبقال للنشر المغرب ط٢/١٩٩٧م
٤٧ علوم البلاغة (البيان، المعاني البديع)، أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ)
٤٨ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، طبعة ٢ – القاهرة ١٩٩٧
٤٩ علم اللغة، علي عبد الواحد وافي – رحمه الله –/ نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى
٥٠ فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٦٤ .

٥١ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي بدون: ط،ت.

٥٢ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،

٥٣ معجم مقاييس اللغة أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر/ط ١٣٩٩هـ

٥٤ المطلق والمقيد لحمد بن حمدي الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١/١٤٢٣هـ،

٥٥ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٦ المهذَّب في علم أصول الفقه الْمُقَارَن لـ د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٥٧ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥، وأخرى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة صبيح بالقاهرة .

٥٨ مدخل إلى كتابي عبد القاهر، أ.د محمد محمد أبو موسى مكتبة وهبة ط١/١٤١٨هـ

٥٩ منهاج البلغاء وسراج الأدباء حازم بن محمد بن حسن، ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (المتوفى: ٦٨٤هـ)

٦٠ المنطق لابن سيناء، أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، (المتوفى: ٤٢٧ هـ)، من موقع الوراق

٦١ المنطق في شكله العربي للشيخ محمد المبارك، ط وزارة التربية ، بغداد .

٦٢ " المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث " لـ أزولد وتزيفان ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني/ دار إفريقيا المشرق/ المغرب- بيروت- ٢٠٠٠ م

٦٣ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٦٤ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت/ط١ – ١٤١٢هـ

٦٥ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م

٦٦ نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، د:وليد محمد مراد، دار الفكر- دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ،

٦٧ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩م

٦٨ النقد الأدبي ومدارسه الحديثة لستانلي ادغار هايمن (المتوفى: ١٣٩٠هـ)، ترجمة: إحسان عباس، ط١/ الناشر: دار الثقافة – بيروت – لبنان، ١٩٦٠ م:

٦٩ الوجيز في أصول الفقه الإسلامي الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٧٠ الوساطة بين المتنبي وخصومه أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: ٣٩٢هـ) تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

المجلات والرسائل:

-جهود العرب في الدراسات الصوتية لكمال محمد بشر، مجلة الثقافة العربية عدد٤/١٩٧٥م

مدخل إلى علم الدلالة الألسني ظ. د. موريس أبو ناصر ، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد: ١٩/١٨ - ١٩٨٢م.

-الدلالات السياقية لاستخدامات ضمائر المتكلم في شعر المتنبي" د عبدالله المفلح، بمجلة العلوم العربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود العدد:٢١ / ١٤٣٢هـ.

-الدال والمدلول عند القدماء والمحدثين لعلي جوب، رسالة ماجستير:، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، بغداد ، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م . و

-البحث الدلالي عند الشوكاني في كتابه (إرشاد الفحول): محمد عبد الله علي سيف، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. و

-البحث البلاغي عند الأصوليين لحسن هادي محمد عباس التميمي بالعراق. رسالة ماجستير، تحت إشراف أ . د . عبد الرحمن شهاب أحمد

-"البحث الصوتي والدلالي عند الفارابي". رسالة الماجستير، رجاء عبدالرزاق كاظم الرفاعي، بغداد: كلية الآداب. تاريخ النشر: ١٩٩٢م.

المواقع على الشبكة العنكبوتية :

اتجاهات البحث اللساني لميلكا إفيتش، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايد الناشر: المجلس الأعلى للثقافة الطبعة: الثانية ٢٠٠٠ م وينظر مقال "الفرق بين الدلالة والمعنى" بمدونة صالح محمد الصعب، https://ssaab.wordpress.com/ا

أ.د عبد السلام حامد مقالة : المعنى غاية التفسير وثمرة النحو في التعامل مع النص ، موقع رابطة أدباء الشام على الشبكة العنكبوتية http://www.odabasham.net/

بحث الدلالة وجدل اللفظ والمعنى لمليكة سعدي

" الألسنية اللغوية الحديثة وأصولها عند العرب" جامعة تلمسان الجزائر، بتاريخ ٢١ أكتوبر، ٢٠١٤م، منقول بتصرف، من موقع المدرِّس، الرابط: http://www.taalimnet.com/opinion/5134.htm